مجلة التربية والعلم – المجلد (١٨)، العدد (٤)، لسنة ٢٠١١

مستعمرة الهند البريطانية في ظل القسر والدعاية الإعلامية البريطانية ١٩١٤ – ١٩١٩

د. هيثم علوان مصطفى العزي
معهد إعداد المعلمين / نينوى

القبول	الاستلام
٢٠١١ / ٠٢ / ٠٩	٢٠١٠ / ١٢ / ٠٢

Abstract

During the preparation of Ph.D. dissertation, I obtained a group of documents of Indian – British government; Some of which deals with India during World War (1).

In coercion and propaganda which in turn caused immediate and strange measures between 1914 – 1918.

Through these documents, we shall study some of the most common strategies and institution during World War (1), in an attempt to propose new perspective of that time in Indian sub content.

The study includes four topics; the first is the Indian policy in 1914, the second is Indian–British government policy during the war, the third is the propaganda of Raj and the fourth is the propaganda's perspective and heritage.

ملخص البحث

خلال فترة إعداد أطروحة الدكتوراه حصلت على مجموعة من وثائق حكومة الهند البريطانية ؛ تناول البعض منها الحالة الهندية أثناء الحرب ال عالمية الأولى في مجالات القسر والدعاية الإعلامية الذي أدى بدوره إلى سرعة وغرابة الإجراءات التي ظهرت خلال تلك الفترة.

ومن خلال هذه الوثائق سنقوم بدراسة بعض من المؤسسات والإستراتيجيات الأكثر ظهوراً أثناء الحرب العالمية الأولى، في محاولة لطرح منظور جديد لتلك الفترة في شبه القارة الهندية.

وقد تضمنت الدراسة أربعة محاور ؛ الأول في السياسة الهندية عام ١٩١٤ والثاني في سياسة حكومة الهند البريطانية أثناء الحرب والثالث في الدعاية الإعلامية لحكومة الهند البريطانية والرابع في منظور الدعاية الإعلامية وإرثها.

تمهيد

على الرغم من أن الباحثين في تاريخ جنوب آسيا الحديث يتفقون على أن الحرب العالمية الأولى شكلّت نقطة تحول رئيسية في تطور شبه القارة الهندية ، إلاّ أن التقارير الخاصة بشأن ما حدث كانت تؤكد بشكل عام على مواصلة نفس التفسيرات القديمة التي كانت سائدة . ولقد اعتمدت القوة الإستعمارية البريطانية في الهند البريطانية على الأساليب القسرية التي بدت واضحة في قمع السياسيين الهنود العنيف ، وفي سجن الراديكاليين الهنود والرقابة الصارمة على الصحافة... وما ذلك إلاّ لأن شبه القارة الهندية لم يسبق لها أن اضطرت للإشتراك في صراع عالمي بشكل كامل، وعانت الكثير من القسر وبشكل متزايد.

ومهما يكن من أمر ، فإن التركيز على هذه الموضوعات من شأنه إدامة صورة الحكم البريطاني في الهند ، الذي كان يعمل على حجب و منع أي تقييم دقيق لهيكلية وعملية السيطرة السياسية.

كما أن التركيز على خصوصية المشاكل والاستجابات أثناء الحرب وضع الحكم البريطاني في الهند في إطار ضيق للغاية ، في وقت كان فيه النظام السياسي الذي طوره البريطانيون معقداً ، وكان يتطلب إجراء تطوير متوازن وبشكل متزايد للطرق المستخدمة لضمان استمرار الهيمنة البريطانية في كافة الميادين السياسية، واستمالة الهنود وإلزامهم بالنظم والتعليمات التي كانت نافذة.

ولطالما كان ذلك عاملاً متغيراً في حسابات القوى الاستعمارية ، لاستمالة الشعوب بشتى السبل الممكنة إلى جانب استخدام القوة . ولذلك فقد كان على البريطانيين بذل الكثير من الجهود لاستخدام مجموعات مساندة ضمن المجتمع الهندي.

أولاً: السياسة الهندية عام ١٩١٤

كان المسؤولون البريطانيون في الهند قد نجحوا نسبياً في مواجهة التهديدات قبل الحرب العالمية الأولى . وقد عمل المسؤولون ضمن المجالس التشريعية جنباً إلى جنب مع الساسة المعتدلين من أجل كسب ودِّ الهنود المعتدلين إلى جانب نظام الحكم البريطاني في الهند.

أما بالنسبة للهنود المناوئين سواء أكانوا ثواراً أم مشتركين بأموالٍ وأعمال عنف ، فقد كان يتم سجنهم أو بطريقة أخرى يتم إبعادهم عن التيارات الرئيسية للسياسة البريطانية في الهند.

وكانت إستراتيجية حكوم ة الهند البريطانية تشتمل على حفظ القانون والنظام ، فضلاً عن السعي المتواصل لإيجاد أساس منطقي هام وبشكل متزايد للوجود الأجنبي المتواصل في الهند ، وذلك من خلال إيجاد توازن للحصول على مساعدة من المجموعات الهندية الرئيسية . وفي الوقت نفسه العمل على عزل المناوئين الذين انخرطوا في برامج غير قانونية لتحرير الهند والقضاء على نظام الحكم البريطاني فيها.

وقد احتلت مسألة الرقابة على الاتصالات ووصول المعلومات، ضمن شبه القارة الهندية مكان الصدارة في الخطط البريطانية . ومن ناحية أخرى فقد كان البريطانيون يتدخلون وبصورة متزا يدة بكل ما كان ينشر، بل ويتدخلون في الكيفية التي كان يتم فيها توزيع المنشور.

ويؤكدون أيضاً بأنه إذا كان بإمكان حكومة الهند البريطانية منع تداول الكتابات التي يمكن أن توصف بأنها خطيرة، فإنهم وبسعيهم هذا سيبقون أعداداً كبيرة من الطلاب والسياسيين والمتابعين للأحداث بعيدين عن الأفكار الرامية إلى إثارة الفتن والنعرات الطائفية.

فضلاً عن الرقابة على الصحافة والاتصالات بشكل عام، فقد كانت هناك محاولات لتقديم البريطانيين في القصة – على سبيل المثال – من خلال الوكالات الحكومية الهندية.

وفي عام ١٩١٤ كانت الرقابة على الصحافة والدعاية الإعلامية ، قد أصبحت بالفعل أسلحة مقبولة في المؤسسات السياسية التي كانت تحكم الهند.

وتعددت القوانين والإجراءات التي أثرت في الصحافة الهندية لما يربو على قرنٍ من الزمن ؛ وأصبح القانون رقم ٢٥ لعام ١٨٦٧ قاعدة قانونية لنظام رقابي فيما يخص عمل المطابع والصحف، وحفظ نسخ من الكتب التي طبعت في الهند البريطانية وتسجيل مثل هذه الكتب.

ومنذ عام ١٨٦٧ فصاعداً أصبح هناك موظفون مختصون يقرأون الصحف والكتب، التي كان يقدمها الناشرون وفق ما يجيزه القانون . وكانوا أيضاً يقومون بتداول المذكرتين العامة والخاصة حول المحتوى الأدبي المذكورتين ضمن القانون.

أما حكومات الهند المحلية، فقد كانت تضطلع بمهمة جمع البيانات المتعلقة بتيارات النشر إذا ما دعت الضرورة لذلك.

ولقد عملت حكومة الهند المركزية كمركز رئيسي في محاولة لاستكمال أجهزتها ا لإستخباراتية، ومن ثم العمل على توزيع البنى الإدارية على مستوى النظام الإداري[١].

وفضلاً عن ذلك، فقد أضيفت فقرات جديدة وأجريت تعديلات واسعة، تتعلق بالأعمال المنشورة إلى جانب آليات التسجيل وإعداد التقارير . وعلى سبيل المثال فقد وسعت التعديلات في قانون العقوبات الهندي صلاحيات السلطات المختصة على الصحف ؛ إذ حددت الفقرات ١٢٤و ١٢٤ (أ) عقوبة على الكتابات الطائفية في حين تكفلت الفقرة ١٥٣ (أ) بالكتابات أو الخطابات التي

تحرض على الحقد والكراهية الطبقية . واشتملت الصلاحيات الوقائية على فقرات شرطية ، خاصةً بالحالات التي كان يهدد فيها الناشرون بإفشاء الطائفية.

وخولت المادة ٢٦ من قانون البريد الهندي الحكومة الهندية في اعتراض السلع البريدية ، فيما وسعت المادة ١٩ من قانون الكمارك البحرية لعام ١٨٧٨ صلاحيات اعتراض مماثلة على مواد مثيرة للجدل يتم استيرادها إلى الهند.

وقلّما كان البريطانيون خلال القرن التاسع عشر يتدخلون بشكلٍ مباشر في محتوى وتوزيع الأعمال الأدبية ، ولربما كان ذلك بسبب محدودية نطاق الصحافة الهندية وتردد المحررين والمؤلفين في مواجهة السلطات البريطانية.

وعلى أيّة حال فإن النمو السريع للإعلام الهندي خلال المرحلة التاريخية ١٨٩٠ – ١٩٠٥ فضلاً عن التطرف الذي صاحب الكتابات السياسية ، أرغم حكومة الهند البريطانية على أن تصبح أكثر عدائية في المقاضاة . وبعد ازدياد الحالات القضائية المتعلقة بالصحافة والتي تمنع الحملات الإعلامية المناوئة لها، ظهر تشريع جديد أكثر قمعاً كسبيل وحيد أمام السلطة.

وفي عام ١٩٠٨خوَّل قانون معني بالصحف المحرضة على العنف المسؤولين بمصادرة المطابع ومنع نشر الصحف التي تحرض على النشاط الثوري(٢).

وبعد سنتين ظهر تشريع جديد كان بمثابة الأساس فيما بعد للمحاولات البريطانية الرامية إلى احتواء الإعلاميين الهنود ؛ وهو قانون الصحافة الهندي لعام ١٩١٠ الذي تضمن ثلاث فقرات رئيسية:

الأولى : كانت تعنى بزيادة السلطة الحكومية على المطابع والناشرين . وأصبح بموجب القانون إلزام كافة الصحف والمجلات التي تصدر بعد تشريع القانون وكذلك التي كانت قبل تشريع القانون بتقديم ضمان على حسن السلوك يتمثل في تقديم تأمينات تتراوح ما بين ٥٠٠ و ٥٠٠٠ روبية تصادر في حال نشرها مواد إعلامية تحرض على العنف والطائفية.

الثانية : منح مسؤولي الكمارك والبريد الحق في حجز وتفتيش أي بريد مشكوك في أمره ، دون الحصول على أوامر خاصة من قبل الجهات الحكومية المختصة.

الثالثة: تخويل الحكومات المحلية بإقرار أيّة غرامة مالية، أو مصادرة لأيّة مستندات مطبوعة إذا ما تمّ اعتبارها خطيرة.

وتشير الإحصائيات الخاصة بالإجراءات الصحفية إلى أن المعنيين بتطبيق هذا التشريع لم ينفذوه إلاّ بشكل انتقائي . على الرغم من ذلك فإن مجموعة من الصحف كانت قد خضعت للقضاء بسبب التحريض على الطائفية والعنف.

لذا، يمكننا القول بأن مقتضيات الأمن والحظر أصبحت – آنذاك – العناصر الأكثر وضوحاً في الصراع من أجل احتواء الصحافة الهندية.

وخلال الحقبة المحصورة بين عامي ١٩١٠– ١٩١٤ تمّ حصر ٢٧٢ ضماناً أمنياً وتأمينات طلبت من أصحاب المطابع ، و ١٥٨ إيداعاً من مالكي الصحف . وخلال الحقبة ذاتها تمّ حظر ما يقرب من ٢٠٠ كراسة وكتاب ومواد أخرى ذات صلة بالنشر ، فضلاً عن ما يقرب من ١١٠ عدداً فردياً صادراً من الصحف[٣].

ومهما يكن من أمر ، فإن القسر جعل من الممكن إلغاء بعض من الكتابات الأكثر خطراً ، إلاّ أن المراقبين الذين كانوا على اطلاع جيد على كافة الأصعدة الإدارية كانوا يؤكدون بأن صناعة النشر الهندية كانت واسعة جداً ومنتشرة بشكلٍ كبير بحيث يتعذر معه السماح بوجود رقابة شاملة أو ضوابط صارمة.

وعلى الرغم من السيطرة على البريد ومكاتب ال كمارك والمقاضاة والحظر فقد تواصلت انتقادات القوميين الهنود واضطرت حكومة الهند للبحث عن طرق أكثر فعالية في القضاء على الهيجان العاطفي ضد نظام الحكم البريطاني في الهند ، والذي كان يهدد بقيادة الرأي العام في اتجاهات مناوئة تماماً.

وكان لا بدّ أن يؤدي البحث في هذا الشأن إلى تجارب جديدة ، تقوم بها السلطات الحكومية المعنية للحصول على دعم الهنود لسياسات نظامها البريطاني . وقد حدثت مثل هذه المحاولات بين حينٍ وآخر ، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . فعلى سبيل المثال قامت حكومة الهند البريطا نية خلال السبعينيات من القرن التاسع عشر بتأسيس مكتب إعلامي ليكون وسيطاً بين طبقة الموظفين والصحفيين، كما قُدِّمت إعانات مالية محدودة على شكل منح وتبرعات سرية إلى الصحفيين الموالين في البنجاب وغيره من الأقاليم[٤].

ولم تتمكن هذه التحركات الأولية نحو الدعاية الإعلامية من تحقيق دعم قوي طويل الأمد من رجالات حكومة الهند البريطانية التي كانت تشعر بالثقة في قوتها خلال فترة ما قبل عام ١٩٠٠.

ومع بدايات القرن العشرين أدت الاغتيالات وأعمال التفجير ، فضلاً عن شيوع فكر الكراهية والاتهامات اللفظية للوحشية البريطانية إلى تغيير ذلك الاتجاه المتغطرس . وساهمت في إحداث مناخ جديد طورت الحكومة في ظله خططاً جديدة لتكريس صحافة ودّية.

وبدلاً من رفض مقترحات لصحف رسمية أو وكالات إخبارية، اتجهت حكومة الهند البريطانية نحو تقديم الدعم المالي للصحف الصديقة لتأمين تغطية كافية لقراراتها ولمواجهة الإشاعات أيضاً.

وكما جاء في أحد التعميمات الحكومية : ((يمكننا اتخاذ خطوة هامة نحو التحقق من انتشار الآراء غير الموالية المبنية على أساس جهل الحقائق عندما نتمكن من إيصال مجموعة معينة من الصحف إلى منازل المواطنين في مختلف أنحاء الهند)).

ولقد وجد البريطانيون مثل هذه الصحف فقاموا بدعمها مادياً .. إما من خلال تقديم المبالغ النقدية أو عن طريق شراء آلاف النسخ منها.

ولذا فقد قامت السلطات المركزية والأجهزة التابعة لها عشية الحرب العالمية الأولى بتطوير آليات أكثر تطوراً للقسر السياسي، فضلاً عن محاولات متجددة للتأثير على الرأي العام الهندي.

واشترك اتجاهي السلطة في هدف واحد وهو الحفاظ على النظام السياسي القائم والسلطات الحكومية. وقد عانى كلاهما من مشكلة كادت تقوض ذلك التأثير وبالتحديد الطبيعة اللامركزية للإدارة البريطانية في الهند.

وعملت الحساسية الإقليمية لـلإمتيازات المحلية والفوضى وتعطيل الوسائل البيروقراطية على إعاقة التطبيق الفعّال للرقابات الصحفية ؛ إذ كانت حكومة إقليم ما تقوم بحظر طبعة معينة في حين كانت حكومة إقليم آخر مجاور تنظر إلى الطبعة ذاتها على أنها أمينة فتسمح بتداولها (٥).

كما تبنت كل حكومة من الحكومات المحلية تركيبتها الخاصة من القيود والإجراءات القانونية والتحذيرات وأعمال الحظر ورسم الإستراتيجية الخاصة بها لتلائم فهم الظروف الداخلية.

وقد لعبت حكومة الهند البريطانية دوراً رقابياً في تطبيق العقوبات ، بيد أنه غالباً ما كانت الحكومة المركزية من الناحية الفعلية تجهل ما كان يحدث على الصعيد الإقليمي. وكذلك الحال بالنسبة للمسؤولين المحليين الذين اختلفوا حول ماهية وكيفية تطبيق الدعم للصحافة.

فعلى سبيل المثال رفضت حكومة البنجاب تمويل إحدى الصحف لإعتقاد المعنيين بالأمر بأن الصحف المحلية التي لم يتمكن البريطانيون من دعمها ؛ إما أن تكون معادية للبريطانيين ونظام حكمهم في الهند أو ذات ميول شيوعية.

ولابدّ للصحيفة من أجل ضمان عوامل التداول والقرّاء والتأثير ؛ أن تكون إما معارضة بشكل صريح للحكومة أو تكون راعية لمصالح طائفة المسلمين أو الهندوس أو السيخ.

أما الصحيفة التي تعتمد على التمويل الحكومي فبطبيعة الحال قد تمنع من اللجوء إلى الإجراءات والطرق التي من شأنها إضفاء النكهة والمتعة للصحف التي تعمل على زرع الطائفية وإثارة الفتن . وإذا ما تمّ منع الخلاف الديني والسياسات الطائفية فلن يتبقى شيء للصحيفة المدعومة مادياً لتقدمه للقارئ البنجابي العادي.

وأما حكومات الأقاليم الهندية الأخرى في الشمال ، فقد وافقت على قبول الإعانات المالية ، إلاّ أن ترتيباتهم تعطلت بسبب المشاكل الداخلية والرقابة غير الدقيقة على الأخبار والصحف المدعومة مادياً.

إن الصعوبات التي حالت دون تحقيق العمل المنسق من قبل النظام الإداري الواسع النطاق واللامركزي في الهند لم يثبت فاعلية في ظروف إعتيادية، بل إن الأزمات المفتعلة كتلك التي قد

تحدث في وقت الحرب أضافت حالة طارئة وضغوطات أخرى على الوجود الإ ستعماري في الهند.

وأصبح الهدف المنشود في الحفاظ على النظام بين عامي ١٩١٤ – ١٩١٩ أكثر صعوبة بسبب التوترات التي نجمت عن التجنيد و المشاكل الإ قتصادية والأوبئة والتوسع المفرط في الصلاحيات الإدارية . وقد أدى اندلاع الحرب إلى إرغام البريطانيين على إعادة النظر في مواقفهم السياسية، والعمل وفق هذا الأساس على ضبط توازن دقيق ما بين القسر واللين[٦].

ثانياً: سياسات حكومة الهند البريطانية أثناء الحرب:

إن الانهيار السريع للعلاقات السياسية في أوربا خلال صيف عام ١٩١٤ كان يعني بأن حكومة الهند البريطانية لم يكن لديها سوى استعداد بسيط لمواجهة تحد يات اندلاع الحرب العالمية (١٩١٤ – ١٩١٨).

وباستثناء بعض الإتصالات السريعة مع لجنة الدفاع في العاصمة البريطانية المتعلقة بفرض بعض القيود الصحفية الممكنة، فقد بدأ نقاش جاد حول مضامين الحرب في أواخر تموز ومطلع آب. وعكس التقييم الحاصل كيفية إدراك البريطانيين للمخاطر السياسية وكيف يمكن مواجهة تلك المخاطر.

وظهرت ثلاث مكامن للمشاكل التي كانت تقلق الحاكم البريطاني العام للهند اللورد هاردنج (Hardinge) ورفاقه تمثلت في؛

أولاً: أن العاكفين على إثارة المشاكل كالسياسيين الراديكاليين والفوضويين قد يصبحوا أكثر تهوراً، ولذلك فلابدّ من قمعهم بسرعة. وكذلك الدستوريين الخبراء الذين كانوا يدّعون الولاء للنظام القائم لابدّ من مراقبتهم بشكلٍ جيد ، لأنهم في الوقت الذي يقفون فيه على الحياد فإنهم كانوا يراقبون المستجدات، فإذا ما اتجهت الأحداث ضد بريطانيا العظمى فعندها قد يقوم وا باحتضان الثورة والثوار.

ثانياً : ضرورة أن يكون الإ ستقرار الإقتصادي هدف لحكومة الهند البريطانية . وحسب ما ذكر عضو البرلمان آر . إج. كرادوك (R. H. Craddock): أنه في حال استمرار الإزدهار الإقتصادي ، فإن الجماهير لاسيما الطبقات الوسطى ذات التوجه السياسي ستكون مؤيدة للحكومة. وعلى الجانب الآخر فإن الإنتكاسات الإقتصادية سوف تؤثر سلباً.

ثالثاً : المعتقد الديني الذي تمت مناقشته على نحوٍ واسع من قبل مسؤولي الحكومة البريطانية المعنيين، والذي يمكن أن يكون عنصراً حيادياً أو خطيراً وحسب الظروف في الوقت الذي كان فيه البريطانيون بشكل عام ينظرون إلى مختلف الطوائف الدينية على أنها مشتركة في النزاعات بين بعضها البعض ، وكان لديها اهتمامات تسعى إلى استبعاد المصلحة العامة في القضايا السياسية.

ولذلك، فإن تجنب البريطانيين لأيّ إجراء يمكن أن يفسّر على أنه يضع طائفة دينية أو أكثر في خطر، يمكنهم إبقاء نسبة كبيرة من السكان موالية لنظام الحكم . وكان الدين الإسلامي حالة استثنائية؛ إذ كانت حكومة الهند البريطانية تشعر بقوة بأن الإتجاهات الإسلامية الشاملة والتشابه الكبير مع الدولة العثمانية يمكن أن يشكل تهديداً كبيراً(٧).

وقد أثرت مثل هذه الإعتبارات على القرارات الخاصة بشأن ما يجب فعله ومتى ، باستثناء ما كان يتعلق بالرقابة على الأخبار العسكرية .. إذ اتفق الحاكم العام اللورد هاردنج (Hardinge) وأعضاء مجلسه على وجوب التركيز على اعتماد التشريعات المعمول بها في الهند.

ولابدّ أن يكون قانون الصح افة والضمانات المالية ، فضلاً عن استخدام قانون العقوبات كافياً ما لم تظهر مشكلة ذات تأثير كبير على الأمن والإستقرار.

ولذلك ، فقد تلقت السلطات المحلية إيعازاً باستخدام الصلاحيات المخولة لها ، لتؤكد للشعب وجود ثقة عالية في الولاء الهندي في الوقت الذي كانوا يراقبون فيه التطورات بدقة.

وكما هو الحال خلال فترة ما قبل الحرب ، فقد كان يتم من ح صلاحيات معينة لبعض الشخصيات المؤثرة لإجراء تعديل القرارات اللازمة عند اقتضاء الحاجة لذلك . وكانت حكوم ة الهند البريطاني ة تتولى إدارة السياسة العامة وإجراء التعديلات اللازمة عند الضرورة . ولذلك نلاحظ أن اندلاع الحرب العالمية الأولى لم يؤد إلى تشديد مفاجئ من قبل السلطات ولا إلى الإعتماد على إجراءات قمعية.

إن الرقابة على الإ تصالات الخارجية والفحص المحدود للتقارير الصحفية المحلية والبرقيات كان يتم بإشراف الجيش في وقت كان فيه ا لبريطانيون في الهند بشكل عام قد تبنوا موقف المتربص، وإن الإظهار المبكر لتعاطف الهنود مع حكومة الهند البريطانية كان لإثبات مثل هذا النهج المعتدل .. فاللجان المحلية والتجمعات الشعبية في عموم الهند كانت تراهن بشكل واضح على بريطانيا العظمى ، ولذلك فقد جاءت التبر عات والخدمات والمواد من كل حدبٍ وصوب . وعلى الرغم من تحفظ بعض الصحف الإسلامية والراديكالية في رأيها أو التي انتقدت الدخول في الحرب ، إلاّ أن غالبية الهنود توجهوا دون تردد إلى مساعدة بريطانيا العظمى في وقت حاجتها(٨).

إن الحقبة التي اتسمت بهدوء نسبي بعد آب ١٩١٤، أتاحت للمسؤولين في حكومة الهند البريطانية وقيادات جيشها العمل على إيج اد ترتيبات رقابي ة؛ إذ تولى القيادة ميشيل اوديير (Michael O' Dwyer) نائب الحاكم العام الذي عمل بسرعة على تنظيم سلسلة من المراكز الرقابية تمّت إدارتها من قبل موظفين مدنيين وعسكريين. وكانت هذه المراكز تتولى مهمة فحص البرقيات الداخلية والخارجية، فضلاً عن الرقابة على الصحف المحلية.

وقد اكتنف هذا النظام مشكلتين ؛ **الأولى**: تمثلت في أن الطبيعة اللامركزية للحكم البريطاني في الهند تواصلت في إيجاد الصعوبات ، في الوقت الذي كانت فيه السلطات الم حلية تميل إلى معارضة محاولات الحكومة المركزية التدخل في شؤونها. ولذلك فقد أكدت الحكومة المركزية بأنه في الوقت الذي سيقوم فيه الحاكم العام بتثبيت سياسات ومعايير معينة ، فسوف يقوم المسؤولون المحليون باتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا اليومية . ولذا يمكننا القول بأن الرقابة الإقليمية كانت تدور حول إيجاد تسويات معينة بين الإداريين المحليين والممثلين العسكريين.

الثانية : أن الرقابة نشأت تحت وطأة التأثير الواسع من قبل الكثير من المجموعات ذات المصالح الهندية، وعلى سبيل المثال رجال الأعمال الذين استاءوا من تعطيل أنماط اتصالاتهم الاعتيادية. وأدى القلق بشأن الشفرات والرسائل السرية في بعض الأحيان إلى تدخلات سافرة دون سابق إنذار في مواد لا تشكل خطراً كالمعلومات المصرفية التي كان من الضروري أن يتم إرسالها في شفرات، أو أنواع أخرى من الرسائل التي عادةً ما كان يتم إرسالها بشكلٍ موجز.

أما أكثر الانتقادات استمراراً فقد كانت ضد اللجوء إلى الافتراضات ، وتطبيق أساليب ذات أخطاء فادحة بسبب الرقابة وقد جاء ذلك على لسان صحفيين هنود كان معظمهم مستاء مما كان يبدو على أنه شك بريطاني في غير محله ، في وقت كان فيه الهنود قد اعتمدوا بشكلٍ واضح على حكومتهم البريطانية.

وبعد إعادة النظر في الموقف واجهت حكومة الهند البريطانية هذه الإ نتقادات بالعمل على استبدال الرقابة الصارمة بنهج واضح، وتسييس محتوى المقالات والأخبار بالتعاون مع صحفيين هنود.

وأصدرت الهيئات الرقابية المحلية المؤلفة من مسؤولين و ممثلين عن الصحافة توجيهات خاصة بشأن بعض الموضوعات المحظورة ، ساعدت على وضع ضوابط عامة للمعلومات المقبولة. وتولت الإتحادات الصحفية المحلية مهمة العمل كوسيط، لضمان الإلتزام الكامل بما قد يحدث أثناء الحرب.

وعند حدوث اختلاف في الآراء أو جهل السياسة العامة كان ضباط الشرطة المحليين يقومون بإصدار التحذيرات ، وحظر بعض الأعمال الصحفية والمقاضاة بحسب ما جاء في قانوني العقوبات والصحافة[٩].

ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الضباط البريطانيين امتعضوا من الرقاب ة غير المباشرة، وفضّلوا طرق الرقابة المباشرة ومزيداً من الحزم لقمع الصحفيين المناوئين.

ورداً على الرسالة الإسلامية بشكلٍ عام لبعض الصحف الإسلامية المؤيدة للألمان في بعض الأحيان – على سبيل المثال – فقد أكّد هاركورت بتلر (Harcourt Butler) مدير مكتب التحقيقات الجنائية في حكومة الهند البريطانية في تشرين الأول ١٩١٤ على ضرورة إصدار

قانون محلي يجيز إجراء رقابة تسبق أعمال النشر على الصحف المناوئة ، بل وحتى المصادرة دون اللجوء إلى مراجعة قانونية.

وقد تراجع بتلر (Butler) عن ذلك وأكّد على أن المصلحة العامة اقتضت إبقاء القوانين على ما هي عليه، على الرغم من أن الرأي العام البريطاني قد يعتبر ذلك ثغرة في ولاء وخدمة الهنود لبريطانيا العظمى وقد يكون له تأثيرات سلبية على عدد كبير من البريطانيين حين يرون قانوناً صحفياً جديداً في وقت الحرب.

وبعد أن طلب الحاكم العام من الحكومات المحلية الإدلاء بآرائهم ، أعلنت جميع الحكومات المحلية موافقتها على تطبيق أسلوب الرقابات الطارئة على الصحافة أثناء الحرب ، باستثناء حكومة بومباي التي ذهبت في الإ تجاه المعاكس معتبرةً أن مثل هذا الأسلوب غير مبرر وقد يؤدي إلى اعتراضات واسعة النطاق.

وكان من المحتمل أن تدخل الهند بأسرها في صراعات قبل أن يتم وض ع الإجراءات التي استغرقت وقتاً طويلاً والموجودة في قانوني العقوبات والصحافة موضع التنفيذ.

وفي نهاية الأمر ، رفضت الحكومة المركزية قانوناً عاجلاً نأى عن التدخل المفاجئ في القضايا الصحفية ، على الرغم من تأييد الأغلبية وتأكيدها على أن وضع مسودة قانون بهذا الخصوص يؤكد وجود حالة طارئة ، ولعدم حدوث مثل هذه الضرورة ، فقد بقيت الرقابة التنفيذية على الصحافة في الأساس مسألة جامدة فيما تبقى من أوقات الحرب العالمية الأولى.

وعلى الرغم من ذلك، فقد حقّق مؤيدو توسيع صلاحيات الحكومة المركزية انتصاراً هاماً تمثل في تشريع قانون لحماية الهند لعام ١٩١٥ في وقت أكّدت فيه حكومة البنجاب من خلال ما حصلت عليه من معلومات بأنها قد تشهد أعمال عنف وشغب بسبب مؤامرة داخلية.

ومن ذلك أيضاً ما تلقته وزارة الداخلية أواخر عام ١٩١٤ من رسائل وبرقيات شديدة اللهجة ، تطالب بوضع قوانين معينة تعمل على إلغاء نظام الإ ستئناف القانوني الإ عتيادي في القضايا السياسية. وبلهجة حادة أكّد اودبير (O' Dwyer) بأنه: لو لم يتم إعلان مثل هذه الإجراءات في الحال ، لكان من المحتمل أن يتعاون الكثير من سكان البنجاب مع المناوئين لنظام الحكم البريطاني في الهند مما قد يؤدي إلى حدوث عصيان مدني وعسكري ، لاسيما بين وحدات السيخ[١٠].

وقد أيّدت وزارة الدفاع وبعض أعضاء مجلس الحاكم العام هاردنج (Hardinge) إصدار قانون محلي، على الرغم من استياء أعضاء آخرين كانوا يميلون إلى الإ عتدال. وفي خضم جدل حاد وعدم وجود معلومات دقيقة، حاول أعضاء المجلس إيجاد تسوية يتفق عليها الجميع ورفض تمرير قانون محلي يجيز للحكومة المحلية في البنجاب القيام بالإعتقالات والمحاكمات الفورية.

ومهما يكن من أمر ، فإن كثرة التقارير التي تحدثت عن اضطرابات في البنجاب والبنغال ، كانت تشير بالفعل إلى الحاجة لاتخاذ إجراء فوري. وكانت النتيجة إعداد مشروع قانون يقضي بالدفاع عن قانون بريطانيا العظمى المعمول به في بريطانيا نفسها وفي أجزاء أخرى خاضعة لسيطرتها وفي مقدمتها الهند.

ومن خلال فقراته القانونية فقد مُنحت السلطات المحلية صلاحيات أوسع تمكنها من وضع حدٍ للإشاعات ومعالجة التحريض على الحقد الطبقي والإعتقالات الكثيرة.

وفي ظل ظروف معينة أصبح بالإمكان محاكمة المعارضين السياسيين عن طريق محكمة محلية، بدلاً من معالجة قضايا يتم البت فيها من خلال نظام الإ ستئناف القانوني الإعتيادي وما أن يتم اتخاذ قرار حتى تتحرك الحكومة الهندية على وجه السرعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

وفي إحدى الجلسات الاستثنائية للهيئة التشريعية المركزية المنعقدة في السابع عشر من آذار عام ١٩١٥، تمّ تمرير قانون الدفاع عن الهند على الرغم من الإعتراضات الشديدة من قبل المعارضين القوميين.

وتشير الإحصائيات المتعلقة بالمناقشات العلنية والملفات الحكومية بأن الصلاحيات الجديدة الموسعة أدت إلى عدم حدوث أعمال قمعية واسعة النطاق، وأن معظم المسؤولين قاموا بأعمالهم معتمدين على فقرات معينة من قانون العقوبات للتعامل مع العناصر المثيرة للشغب[١١].

وفي أقاليم البنجاب والبنغال وغيرهما التي حدثت فيها اعتقالات ومحاكمات خاصة نلاحظ أن السلطات التنفيذية فيها طبقّت الصلاحيات المخوّلة بها بين حينٍ وآخر وليس كقاعدة ثابتة ، وما ذلك إلاّ لأن الإعتبارات السياسية كانت السبب في جعل البريطانيين مترددين في تطبيق ما تمّ تشريعه.

إن الهدو ء العام للصحافة والشعب الهنديين ، لم يوجدا تبريراً من أجل ممارسة الأساليب القمعية.. فكما كانت تقتضي الضرورة إتباع أسلوب ما ، فقد استمرت حكومة الهند البريطانية في اعتبار نفسها أنها في ظل صراع حول إمكانية توسيع الدعم الفاعل من الهنود أنفسهم.

وعلى الرغم من أن القمع ربما يكون قد أرهب المناوئين ، إلاّ أن معظم المسؤولين في حكومة الهند البريطانية كانوا يدركون بأن بعض المناوئين العاملين في أجهزتها المدنية والعسكرية لن يتمكنوا من كسب ودٍّ وقلوب الهنود.

وبقي البريطانيون حذرين وجاهزين عند الضرورة للجوء إلى السلطة ا لتنفيذية، بيد أن حكم الهند كان يتطلب أكثر بكثير من مجرد استعراض صريح للقوة ، في وقت كان يتحتم على بريطانيا العظمى أن تحصل على مساعدة الهنود من أجل الحفاظ على الإ ستقرار والإستمرار في الحرب العالمية الأولى . ولتحقيق ذلك الهدف فقد كانت حكومة الهند البريطانية تس ير في اتجاه التوافق والدعاية الفاعلة[١٢].

ثالثاً: الدعاية الإعلامية لحكومة الهند البريطانية

لقد جلبت الحرب العالمية الأولى الدعاية الإعلامية الحكومية إلى الواجهة في السياسات على الصعيدين الدولي والداخلي في جميع أنحاء العالم.

وكانت حكومة الهند البريط انية كمثيلاتها من الحكومات ، ذات خبرة محدودة في التأثير على الرأي العام على نحوٍ واسع. وكانت التجارب الأولية مقتصرة على دعم الصحف الموالية ، والرقابة ونشر وجهات النظر الحكومية عبر مجموعة من الوكالات.

وخلال مراحل الحرب المبكرة ظهر عاملان ، اقتضيا جهداً حثيثاً؛ **الأول:** تمثل في أن الضغط من قبل الاستراتيجيين في العاصمة البريطانية أرغم العاملين ضمن حكومة الهند البريطانية على التعاون بأشكال دعائية جديدة ، وأن الصراع الناجم حول الغايات والسلطة دفع حكومة الهند البريطانية وبشكل بطيء باتجاه تطوير برنامجها الدعائي الإعلامي.

الثاني : أن الإعتبارات العسكرية وضعت مطالب جديدة لجمع التبرعات والتجنيد ولوازم الحرب الأخرى ، تلك المتطلبات التي كان لابدّ من توفيرها من خلال توحيد واستغلال الموارد الهندية بشكلٍ أكبر.

وعلى الرغم من أن السلطات المركزية كانت تشرف على التعبئة بشكلٍ عام ، إلاّ أن معظم عمليات تطوير الموارد والدعم كان يستمد من المبادرة الداخلية.

وقد بدأت الحكومات المحلية بشكلٍ متردد في تنظيم أجهزتها الإدارية للوصول إلى مسامع وموارد الهنود، وأصبحت بعض الأجهزة متخصصة في الدعاية الإعلامية وذلك بسبب دورها في الجيش أو بسبب احتمال خطر وارد في حالة انتشار السخط والغضب.

ولذلك فقد عكس الدخول الأول لحكومة الهند البريطانية في دعاية الحرب الإعلامية ، نشاطاتها التعاونية على طول الخط التابع لبريطانيا العظمى أو نشاطات لا مركزية للغاية موجهة نحو مجموعات معينة.

لقد نشأت الدعاية ا لإعلامية الأولى أثناء الحرب العالمية الأولى ، من خلال مشاريع بدأها مسؤولون بريطانيون في العاصمة البريطانية في وقتٍ كانت فيه المطبوعات الألمانية الموجهة إلى المسلمين في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية تشكل قلقاً مباشراً.

ففي عام ١٩١٤ وافق فالنتاين جيرول (Valentine Chirol) – وهو صحفي بريطاني كان يتمتع بمعرفة واسعة في الشؤون الهندية – على تقديم مقالات عن الإسلام والخلافة الإسلامية إلى مجلة التايمز اللندنية بعد استحصال موافقة وزارة الخارجية البريطانية.

وعلى الرغم من أن كتابات جيرول (Chirol) كانت موجهة ضد الدعاية الألمانية ، إلاّ أنه كان يأمل في وضع حدٍ للإ دعاءات الألمانية التي كانت تؤكد على أن البريطانيين أعداء للمسلمين، وإقناع الهنود المسلمين بأن البريطانيين يكنّون مشاعر الودّ للإسلام والمسلمين.

ومع تواصل عدم الرضا عن محاولات جيرول (Chirol)، فقد كانت حكومة الهند البريطانية تعمل على تزويده بتقارير سرية على مدى عام تقريباً . وانتهت التجربة هذه في عام ١٩١٥ مع عودة جيرول (Chirol) إلى الهند كمراسل صحفي(١٣).

وقد أدى إعداد ونشر الدعاية الإعلامية فيما بعد إلى تعاون وثيق بين حكومة الهند البريطانية وبريطانيا العظمى، على الرغم من توتر العلاقات بينهما في بعض الأحيان . وعلى سبيل المثال كان هناك فيلمان سينمائيان هما : استعداد بريطانيا (Britain prepared) ومعركة السوم (The Battle of the Somme)، قد حظيا بانتشارٍ واسع في الهند على الرغم من أن مضمونهما كان موجهاً في الأساس إ لى الحلفاء والدول المحايدة . كما وافقت بعض الحكومات المحلية كحكومة البنجاب على إقامة حفلات افتتاح رسمية لمهرجان الأفلام وقامت بالإعلان عن رسائلها.

وقد تسببت مشروعات عدة لإصدار كتيبات إعلامية في إيجاد دعاية إعلامية لبريطانيا العظمى وحلفائها ، وكانت متداولة بشكلٍ أكبر في الهند . بيد أن ذلك كان على حساب توتر العلاقات بين بريطانيا العظمى وحكومة الهند البريطانية.

وفي مطلع عام ١٩١٥ كانت هناك وحدة للدعاية الإعلامية لبريطانيا العظمى وحلفائها تضم أشخاصاً بريطانيين بارزين من أمثال كونان دويل (Conan Doyle)، ومختلف أعضاء البرلمان البريطاني وأساتذة التاريخ في جامعة أكسفورد .. تقوم بإعداد مقالات تدافع فيها عن مختلف جوانب المشاركة البريطانية في الحرب العالمية الأولى(١٤).

وقد ظهرت كتيبات دعائية بأعداد متزايدة مثل: لماذا بريطانيا في حرب (Why Britain is at War)، والأمم المحايدة والحرب (Neutral Nations and the War)، وكيف ناضلت بريطانيا من أجل السلام (How Britain strove for peace).

وعندما أرسل المكتب الصحفي الهندي في بريطانيا مجموعة إلى الهند لبيعها أو إعادة طبعها وافقت وزارة الداخلية في حكومة الهند البريطانية بشكل مبدئي على شراء ٤٥٠٠ نسخة من كل كتيب من اثني عشر كتيباً تمّ اختيارها . ومن ثم تدخلت وزارة المالية وأكدت أن مثل هذه الأعداد لا يمكن توزيعها بشكلٍ فعّال.

وبعد جدلٍ واسع تمّ الاتفاق على توزيع ٤٥٠٠ نسخة من ثلاث كتيبات هـ ي: لِم نحن في حرب (Why We are at War) وبريطانيا العظمى والأزمة الأوربية (Great Britain and the European Crisis) والحرب: أسبابها ورسائلها (The War: Its Causes and Massages)، عن طريق بائعي الكتب أو موظفين محليين . وسرعان ما أدى التدفق المتو اصل للمواد الإعلامية من قبل كتّاب بريطانيين متحمسين لإثارة مشاكل مالية وإدارية في الهند.

وبعد اعتراضات شديدة من قبل ضباط بارزين في وزارة الداخلية الهندية أمثال كرادوك (Craddock) الذي أكّد على أن تلك الكتيبات مجرد عبئ على الشعب ولا تخدم أيّ غرض ، تراجعت حكومة الهند البريطانية عن أيّة التزامات أخرى[١٥].

وفي الوقت الذي تواصلت فيه الإ عتراضات ، اقترح المكتب الصحفي الهندي في العاصمة البريطانية لندن محاولة أخرى تمثلت في إصدار كتيب شعبي يكلف بكتابته أفضل كاتب هندي . ويؤكد فيه على إنجازات حققتها بريطانيا العظمى خ لال مرحلة حكمها للهند للتأثير على الرأي العام الهندي.

وبعد التحقق من بعض المرشحين المؤثرين من الهنود المقيمين في العاصمة البريطانية ، توصل أعضاء المكتب الصحفي الهندي في نهاية الأمر إلى اختي ار منجيرجي بهو ناكري (Mancherjee Bhownagree) عضو البرلمان الهند ي، فكتب كتيباً بعنوان حكم الهند (Verdict of India) كرّسه لمقاومة دعاية الألمان وحلفائهم غير أنه أثبت عدم فاعليته ، لأنه لم يوجه إلى القرّاء الذين يجب أن يوجه إليهم . وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً من نسخ ه تمّ إيصالها عن طريق القنصليات البريطانية والهند إلى حلفاء بريطانيا العظمى ، إلاّ أن حكومة الهند البريطانية أعاقت خطط إعادة طبعه لإ عتقادها بسذاجته وعدم جدوى محتوياته وأكّدت أن عدم وجود دعاية إعلامية أفضل بكثير من وجود دعاية هزيلة وغير مؤثرة[١٦].

وقد استمر المكتب الصحفي الهندي في محاولاته لإدخال حكومة الهند البريطانية في تجارب أوسع، في محاولة لتجميل صورة بريطانيا العظمى وإثارة حماسة الهنود للمشاركة في مجهودات الحرب العالمية الأولى.

وفي محاولة لمضاعفة الدور الفرنسي الساعي للحصول على المزيد من تأييد القادة المسلمين في مستعمراتها ، فقد اقترحت فرنسا تقديم بيانات مقتضبة لغرض نشرها في الهند تؤيد ما كانت تقوم به بريطانيا العظمى . غير أن حكومة الهند البريطانية اعترضت على ذلك مؤكدةً على أن مثل هذا الأمر قد يُظهر ارتياباً بريطانياً بشأن نوايا المسلمين ، فضلاً عن ذلك فإن اختيار قادة مناسبين سيكون أمراً صعباً وقد يؤدي إ لى ظهور مشاعر الكراهية عند أولئك الذين لم يُطلب منهم المشاركة.

ومع الإعجاب بفكرة التصريحات الدعائية الواسعة النطاق ، فقد بدأ المكتب الصحفي الهندي بمشروع بطاقات الولاء البريدية ، التي كانت تحمل علم بريطانيا العظمى مرفرفاً ، مكتوب تحته : ((رمز الحرية والصدق والحق، المجد لأبطالنا المؤمنين وهم يضحون بحياتهم دفاعاً عن قضيتنا ، فالجنة مثواهم)) آملاً أن يقوم الهنود بشراء هذه البطاقات وإرسالها عبر البريد إلى الأصدقاء وغيرهم ، وبهذا يتمكنون من نشر التعهد بالقيام بواجباتهم إزاء الحرب ونشر قضية التحالف إعلامياً.

وقد قام المكتب الصحفي الهندي بطباعة أكثر من أربعمائة ألف بطاقة بعدة لغات هندية ، وبيعها عن طريق بائعي الكتب في المدن الهندية الكبيرة.

ومن المؤكد أن هذه البطاقات كانت قد حظيت ببعض النجاح ، لأن حكومة بريطانيا العظمى سرعان ما توجهت نحو خطة موسعة لطباعة ست وثلا ثين بطاقة مختلفة الأنواع وتحمل خطابات متنوعة ويتم طباعة مليون نسخة لكل بطاقة.

وبسبب انزعاج حكومة الهند البريطانية من التدخل الواسع في الشؤون الهندية ، والوقوع في شرك مشاكل التوزيع والإرتياب ثانية من جدوى مشاريع كهذه، فقد قامت بإلغاء هذا المشروع.

وأكّد الحاكم العام أن حكومته في الهند قادرة على إنتاج دعاية إعلامية ناجحة، ولابدّ أن يكون لها الكلمة الأولى والأخيرة في كل مادة إعلامية متداولة في الهند . وأن البطاقات المذكورة أعلاه لن يكون لها تأثير فعلي في عموم الهند(١٧).

وعلى الرغم من أن حكومة الهند البريطانية كانت قد اعتبرت أن الدعاية الإعلامية لبريطانيا العظمى وحلفائها غير فعّالة في الهند ، إلاّ أنها لم تكن لها سوى محاولة متواضعة لصياغة برنامج شامل يناسب الأوضاع الهندية لإعتقادها بأن التجارب الواسعة لم تكن مضمونة النتائج.

كما أن الهنود تبرعوا بالأموال والأنفس، وسجّلوا خلال فترة الحكم البريطاني درجة عالية من الولاء الشعبي . ولو كانت الدعاية الإعلامية ضرورية لقامت حكومة الهند البريطانية بمساعدة الحكومات المحلية لإنتاج أدب يناسب قضايا أو مجموعات معينة.

وعلى سبيل المثال ، فقد بادرت حكومة البنغال بنشر صحيف ة محلية تحمل اسم : سبتهك جودابارات (Saptahik Juddhabarat)، وكانت تعنى بشؤون الهند والحرب العالمية الأولى . ونظّمت سلسلة من المحاضرات العامة في محاولة للوصول إلى شرائح سكانية معينة لاسيما المسلمين المثقفين.

أما حكومة البنجاب ، فقد طوّرت بأقل مساعدة أو دعم م الي من الحكومة المركزية أنظمتها الخاصة، للتأثير في الجنود الهنود بشكل عام والسيخ بشكلٍ خاص.

وبعد مؤتمرات واجتماعات موسعة بشأن الحرب ابتدأ قادة بنجابيون ، بتنظيم لجان تجنيد في البنجاب أشرف عليها مختصون . كما أصدرت حكومة البنجاب جريدة خاصة بالجنود حملت عنوان: فوجي أكبر (Fauji Akhbar)، وخصّص لها خمسون ألف روبية في العام وقد تناولت قصصاً عن الحرب وفر ض الخدمة العسكرية والتجنيد، وفوائد حكم بريطانيا للهند والحاجة إلى دعم أكبر لقضية بريطانيا العظمى وحلفائها في الحرب العالمية الأولى(١٨).

ولربما تواصلت الخطط المتواضعة وغير المركزية للدعاية الإعلامية في عموم الهند ، غير أن الأزمات الخارجية والداخلية فرضت إعادة تقييم للأهداف في مطلع عام ١٩١٨.

وعندما دخلت الحرب العالمية الأولى وبشكلٍ مفاجئ في مرحلة جديدة بعد انسحاب روسيا القيصرية من الصراع وضعف موقف الحلفاء ، كان لألمانيا فرصة لتوسيع أعمالها القتالية باتجاه الحدود الهندية خلال حملة امتدت عبر بلاد فارس ووسط آسيا ، وانتشرت في شبه القارة الهندية شائعات عن حدوث انهيار وشيك لبريطانيا العظمى وحلفائها وحكومتها في الهند.

وعلى الصعيد الداخلي فإن تداعي الوضع في أوربا جعل الموارد الهندية تحت ضغطٍ أكبر ، إذ احتاجت بريطانيا العظمى للمزيد من التبرعات والرجال والمستلزمات الأخرى في الوقت الذي بدأ فيه الهنود يتذمرون بسبب استمرار الحرب.

ولذا فإن المطالبة بالمزيد من المجندين لم يكن من السهل الإستجابة لها بسبب الزيادة المفرطة في التجنيد خلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب ، فضلاً عن توجه الهنود لمقاومة التطوع للقتال بسبب الخسائر في القطعات الهندية التي اشتركت في جبهات القتال الأمامية.

وقد تفاقمت هذه الأزمات أيضاً بسبب تأثر النظام الاقتصادي والإداري بشكلٍ خطير خلال الحرب تعدّت في درجتها كل ما واجهته الهند وشعبها من قبل[١٩].

ولمواجهة تلك الأزمات والتحديات فقد شرعت حكومة الهند البريطانية في القيام بحملة دعائية إعلامية جديدة، صممت لتعبئة ما يمكن تعبئته من السكان خلال مؤتمر حول الحرب عقد في نيودلهي في نيسان عام ١٩١٨.

وقد حثّ فيه الم شاركون الذين كان من بينهم هنود يمثلون المصالح السياسية والإ قتصادية والإجتماعية على التجنيد والانخراط في صفوف الجيش . وتمكنوا من تجنيد ما يزيد عن نصف مليون جندي إضافي إلى الجيش الهندي ، بعد إقرار حوافز جديدة كزيادة الرواتب والترقيات الخاصة بالضباط الهنود. وفي الوقت نفسه أكّد المؤتمرون على الإرتباط الوثيق فيما بين الدعاية الفاعلة والإستغلال الأكبر للقوة البشرية.

إن التجارب الجديدة ذات القاعدة العريضة كانت ضرورية لنشر الإعلام المؤيد لبريطانيا العظمى وحلفائها ، والتصدي للدعايات الإعلامية المناوئة والتفكير السلبي والإشاعات الكثيرة وبشكلٍ عام لتهيئة الهنود للأحوال الطارئة التي من شأنها زيادة المجندين والتبرعات إلى أقصى حدٍ ممكن.

وقد جاء في مذكرة موجزة صادرة عن حكومة الهند البريطانية في العاشر من أيار عام ١٩١٨: إن على الهنود المتعلمين والقرويين على حدٍ سواء المشاركة في حملة قومية واسعة لضمان استمرار الحماس الهندي لقضية بريطانيا العظمى وحلفائها خلال الحرب العالمية الأولى.

إن البنية الإدارية التي تمّ تشكيلها للقيام بحملة اتصالات واسعة ، كانت تتألف من هيئة الدعاية المركزية التابعة لوزارة الداخلية والهيئات المحلية ومجالس الدولة الأخرى ومن عدد من لجان الأقضية.

كانت الهيئة المركزية تتولى مهام توفير المعلومات والأموال والتنسيق ، في حين كانت الهيئات المحلية تتولى إدارة تنفيذ المشاريع حسب ظروف معينة . وكان على كل وحدة إدارية القيام بتشكيل هيئة محلية يتم توجيهها من قبل هنود بارزين، لضمان أقصى حد من الكفاءة وأدنى حد من المشاكل التي قد نتسبب بها مؤسسة بيروقراطية بليدة[٢٠].

وخلال مرحلة وجودها القصيرة والممتدة من حزيران عام ١٩١٨ إلى منتصف عام ١٩١٩، برزت بضعة عناصر أساسية في عملية الدعاية الإعلامية أهمها : أن الهيئات ((المركزية والمحلية)) أصبحت حلقة وصل أساسية في نظام إعلامي يمتد من بريطانيا العظمى إلى الهند.

وقد تولى ويليام فنسنت (William Vincent) رئيس الهيئة ورفاقه المهمة الصعبة المتمثلة في نقل المادة ا لإعلامية وإعادة صياغتها أو رفضها ، في وقتٍ كانت محاولات المحافظة على المظهر الخارجي للنظام من خلال مشروع للدعاية الإعلامية تنذر بالخروج عن السيطرة.

فمن ناحية كانت الهيئة تقوم بتقييم الكثير من الأفلام والأعمال الأدبية ، والمقترحات الصادرة عن القنوات المعنية في العاصمة البريطانية . وقد كان الكثير من تلك الأعمال الإعلامية دون فائدة، أو كانت تعتبر أحياناً محط إثارة سخرية الهنود وسخطهم.

وعلى سبيل المثال ، ما صدر عن الهيئة بخصوص منع تداول الأفلام التي تصور ساحات المعارك لأن مشاهد القتال المروعة قد تؤثر على عملية التجنيد ، وقد تضر من ناحية أخرى بأفكار الهنود المنبهرة بقوة بريطانيا العظمى وحلفائها.

وقامت الحكومات المحلية بجهود حثيثة لاتخاذ ترتيبات خاصة مع شركات هندية لغرض توزيع كتيبات أو أفلام معينة ، غير أنها باءت بالفشل ، واضطرت الهيئة المركزية لمخاطبة الجهات المختصة في العاصمة البريطانية لتنظيم الدعاية الإعلامية اللازمة[٢١].

ومن ناحية أخرى فقد عملت الهيئة كمروج للأفكار بين مختلف الهيئات المحلية ، معتبرة أن بعض المشاريع مفيدة وتنصح بتبنّ واسع لهذه المشاريع أو رفض مشاريع أخرى خارج نطاق إشرافها.

وفي الوقت نفسه فإن دور الحكومة المركزية لم يقتصر في هذا المجال على الدوائر الرسمية ؛ فقد كانت الرقابة على المعلومات تقتضي وجود اتصال وثيق مع الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى في الهند. وكان كي. سي. روي (K. C. Roy) وهو عضو في الهيئة المركزية للدعاية وصحفي بارز ، يتشاور بشكل دوري مع رؤساء التحرير ، وساعد على إيجاد نظام لنشر الآراء الحكومية.

وغالباً ما كانت تتدفق الأفكار الخاصة بالرسوم المتحركة والمقالات الإفتتاحية وغيرها للصحف من جانب روي (Roy) عن طريق زملائه، وكانت تظهر في نهاية الأمر بشكلٍ مطبوع في عموم أرجاء الهند.

وكانت جمعيات الكتب والمسارح السينمائية تتطلب اتصالاً مشابهاً وطريقة مملة في إدارتها ، الأمر الذي لم يساعد بعض المقاولين من أمثال مدان (Madan) و كمبني (Company) إلى لعب دور المسؤولين تجاه بعضهم البعض لزيادة الأرباح إلى أقصى حدٍ ممكن[٢٢].

وقد تضمن التنسيق ونشر المعلومات قرارات يمكن حصرها ضمن هدفين أساسيين ؛ **الأول** أهداف الدعاية الإعلامية و**الثاني** الجمهور الذي يجب أن توجه إليه هذه الدعاية.

والملاحظ أن الهيئة المركزية للدعاية لم تكن تعمل وفق مجموعة ثابتة من المبادئ ، بل واصلت تغيير مواقفها استجابةً – في أغلب الأحيان – للحاجات والقضايا الفورية بدلاً من صياغة سياسات عامة.

فالأعضاء الذين كانوا يجتمعون كل أسبوع أو شهر اعتماداً على الموسم وكمية العمل ، كان يجمعهم فكر واحد في ما كانوا يقومون به[٢٣].

غير أن دعايات إعلامية معينة أو طلب من العاصمة البريطانية أو مقاطعات أخرى ، كان بإمكانه إثارة جدل واسع النطاق. ويمكننا ملاحظة ذلك في عدة مسائل، منها:

أولاً: عندما طالبت بعض الحكومات المحلية خلال صيف عام ١٩١٨ بتخصيص يوم عطلة في جميع أنحاء الهند، للإحتفال بالذكرى السنوية للحرب العالمية الأولى.. وبعد جدلٍ واسع حول هذه المسألة أكّد فنسنت (Vincent) رئيس الهيئة: ((أن مجرد تواصل الحرب لأربع سنوات متواصلة لا يعتبر موضوعاً لتبادل التهاني ، فقوات بريطانيا العظمى ومن تحالف معها لم تتمكن من تحقيق النصر النهائي، وإن أيّ احتفال قد يكون سابقاً لأوانه على أحسن الافتراضات)).

ثانياً : ما تضمن عدة قرارات بشأن إصدار كتيبات حول ألمانيا ومستعمراتها . وقد أدرك بعض أعضاء الهيئة خطورة هذا الأمر لأن المادة الإعلامية الخاصة بهذا الموضوع ، قد تؤدي إلى تأجيج الشعور المعادي ضد بريطانيا العظمى . غير أن غالبية أعضاء الهيئة اتفقوا على أن الإعلام المعد بشكلٍ جيد قد يكون له تأثير حسن إذا تمّ التأكيد فيه على سلبيات الألمان وإيجابيات البريطانيين.

ثالثاً : ما تضمن كيفية توضيح أهداف بريطانيا العظمى وحلفائها في أوربا ؛ وقد أيّد البعض دعاية إعلامية تشجع البريطانيين وحلفائهم لإلحاق الهزيمة بالألمان ومن تحالف معهم ، وأكّد البعض الآخر على ضرورة إيجاد تسوية من شأنها إنهاء الحرب بشكلٍ عاجل . وفي نهاية الأمر قررت الهيئة إعداد كتيبات تؤيد نصراً عسكرياً حاسماً.

أما فيما يتعلق بمسألة وجود جمهور مناسب ، فقد سعت الهيئة إلى وضع خطط من أجل الوصول إلى كل أبناء الشعب الهندي[٢٤].

وكانت حكومة الهند البريطانية تميل نحو نشر كتب أو كتيبات باللغة الإنكليزية يتم تأليفها بالتشاور مع حكومة بريطانيا العظمى، غير أن ذلك الأمر شجّع الهيئات المحلية على تطوير

نسخ منفصلة باللغات الهندية الأكثر شيوعاً وإعداد تراجم من شأنها الوصول إلى أبناء الشعب الهندي الذين لا يتحدثون اللغة الإنكليزية.

وقد كان هناك شبكة واسعة من المحاضرين المتخصصين الذين قاموا بإلقاء محاضرات في المؤسسات العامة، فضلاً عن طلبة المدارس. وقامت الهيئة المركزية بوضع الخطوط العريضة لمثل هذه المحاضرات، كما قامت بإعداد كتيبات تتضمن حقائق ومقترحات لتحقيق ات صالات فاعلة ومؤثرة[٢٥].

وكانت معارض الأفلام والكتب والمصباح السحري ، مصممة للتأثير على جزء معين من السكان الأكثر أهمية كالمجندين .وعلى الرغم من أن الهيئات المحلية كانت تنظم المعارض وغيرها من الأنشطة الإعلامية ، إلاّ أن الهيئة المركزية كانت تساعد على تهيئة التسهيلات اللازمة وتعمل على تقييم محتواها بشكلٍ دقيق.

ويمكن تصنيف موضوعات الدعاية إلى عدة أنواع وفي مقدمتها ؛ ما قدمته الهيئة من مواد إعلامية سمعية ومرئية متنوعة ، وملصقات جدارية وكتيبات حول ما تمّ تحقيقه من انتصارات خلال الحرب. وكان كل انتصار يستوجب سلسلة جديدة من الأفلام وجوانب إعلامية أخرى.

أما موضوعات التجنيد فقد كانت أيضاً بارزة ، وغالباً ما كانت تأخذ شكل أفلام خاصة كفيلم تيجا سنغ ذهب للحرب (Tiga Singh Goes to War)، وفيلم تيجا سنغ أصبح جندياً (Tiga Singh Becomes a Soldier). وكان فيلم ((صناعة الجندي الهندي من مجند خام إلى عسكري محنك))(Making of the Soldier from Row Recruit to VC) الأكثر شعبية، واشتمل على جزئين . وقد صوّر الجزء الأول من الفيلم القرويين الهنود وهم يصبحون جنوداً .. يتدربون ويلعبون الألعاب ويأكلون وجبات طعام كبيرة ويتعلمون العمل كفريق واحد.

أما الجزء الثاني من هذا الفيلم ، فقد صوّر سيرة حياة أحد الجنود الأبطال الـ ((١٢٩))، وهو جمدار كوداداد خان (Jamadar Khudadad Khan)، الذي أنقذ رفاقاً له محاصرين بنيران العدو، وتمكن من تدمير شحنة أسلحة للعدو لوحده ، وتمكن أيضاً من أسر عدة جنود ألمان . وحينما تقلد هذا الجندي وسام الأبطال وهو في ردهة مستشفى يُعالج فيها إثر إصابته ، رفرف العلم البريطاني عبر الشاشات فتذكر الهنود واجباتهم تجاه إمبراطوريتهم العتيدة ((بريطانيا العظمى))[٢٦].

أما الأصناف الأخرى من الدعاية الإعلامية، فقد عكست في المقام الأول اهتمام حكومة الهند بالشؤون الداخلية؛ فعندما أدى اختفاء العملة المتداولة إلى أزمة مالية في عام ١٩١٨، نلاحظ أن الهيئة المركزية اهتمت بشكلٍ كبير في طباعة كتيبات حول الصعوبات المادية . كالذي ظهر تحت عنوان ((كيف يساعد ادخار الروبيات الألمان)) (How Hoarding Rupees Helps the Germans)، فضلاً عن التأكيد على أهمية العملة الورقية التي تمّ تداولها خلال الأزمة وبعدها إلى حدٍ ما، لتحل محل الكميات غير الكافية من القطع النقدية الفضية كما عملت الهيئة

مع لجان محلية لتوزيع جوائز نقدية من القطع الفضية تحمل شعارات وطنية ، وذلك من أجل الإحتفاظ بالروبيات الورقية.

وكذلك شكلّت الأنفلونزا اهتماماً واسعاً ، إذ حاولت الهيئة المركزية التصدي للإشاعات ، وفي الوقت نفسه عملت على تثقيف السكان بكل ما يتعلق بالجوانب الصحية . وقد كان ذلك استجابةً للقلق الشعبي حول مزاعم تدني الخدمات الطبية[٢٧].

أما الإصلاحات السياسية الغربية ، فقد شكلّت أيضاً موضوعاً مهماً إذ كان أبرزها في خريف وشتاء عام ١٩١٨. وبسبب عدم إعلان تفاصيل إصلاحات مونتا جو جيلمسفورد (Montagu Chelmsford)، فقد استخدمت الهيئة المركزية نفوذها في التصدي للإشاعات وخلق مناخ لتوقع الأفضل.

وإذا ما استذكرنا أحداث الماضي ، نلاحظ أن عمليات الهيئة المركزية للدعاية قد عكست الأسلوب والمشاكل والصراعات المستمرة والمتأصلة في حكم الهند البريطاني.

وقد اعتادت حكومة الهند البريطانية على الخوض في تجربة مؤسسات جديدة ، كما سعت لجلب اختصاصيين لإدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية في حال تطلبت المواقف تواجد خبرات تفوق المواهب الموجودة في دوائر الإستخبارات النمطية.

إن ما يقرب من نصف المشاريع الإعلامية قوبلت بالفشل الذريع وكتبت لها نهايات سريعة ، بينما كانت المشاريع الأخرى التي كلفت آلاف الروبيات قد ازدهرت بعد فترة قصيرة من الإختبار والتحليل من قبل اللجان المختصة.

وقد اعتمدت الهيئة المركزية منذ بدايتها وبشكلٍ كبير على أفراد من دوائر الإستخبارات ، وآخرين غير حكوميين لديهم رغبة في الإعلان أو أنهم قد تلقوا تدريباً خاصاً.

وغالباً ما كانت المقالات الإقتصادية متداولة بين الأكاديميين مثلاً، كما كانت النشرات المطوية الخاصة بالتجنيد تقرأ من قبل ضباط التجنيد المتواجدين في أماكن محددة يتجمهر فيها المعنيون بالتجنيد [٢٨].

وكان رشبرووك ويليامز (Rushbrook Williams) يُعَد شخصية رئيسية في الهيئة المركزية وله خبرة واسعة في مجال التحرير ، كما كان أدوارد ماكلاغان (Edward Maclagan) الضابط الذي انتقل من مجال الدعاية والإعلان وأصبح موظف سياحة مسؤول عن تقييم الجهود المحلية ، كما أن بعض الأساتذة البارزين أمثال رامساي موير (Ramsay Muir) الذي كان رئيساً لجامعة أوكسفورد تعاقدوا للعمل في الرحلات المخصصة لإلقاء المحاضرات المطولة والمخصصة لجعل الهنود المثقفين مطلعين على الأهمية التاريخية والسياسية للصراع الأوربي والحرب التي تخوضها بريطانيا العظمى[٢٩].

وقد تسبب عمل الهيئة أيضاً في ظهور النزاعات البيروقراطية ، التي ارتبطت فيما بعد بصناعة القرار وتنفيذ السياسة.

وكانت كل وزارة من وزارات حكومة الهند البريطانية لديها الرغبة بوضع شعارها الخاص بها على نشرات الدعاية.. فعلى سبيل المثال استخدمت وزارة المالية وباستمرار صيغة حساب الكلفة ، الأمر الذي أدى إلى إيقاف العديد من المشاري ع. واستمرت وزارة الدفاع في المطالبة بدورٍ أكبر في التجنيد والدعاية المحلية ، في حين تنافست دائرة المباحث الجنائية وأقسام الشرطة التابعة لوزارة الداخلية من أجل الحصول على الأولوية في القرارات اليومية الخاصة بالهيئة المركزية.

وخلال النقاشات حول استخدام الصور الحربية مثلاً، كان مسؤولوا وزارة الداخلية يترددون في إظهار مشاهد ساحات المعارك لأنها تشجع على العنف . وواجه مسؤولوا وزارة الدفاع جدلاً يؤكد على أن هذه المشاهد قد تبقي صورة القوة والنشاط العسكري الواسع النطاق . غير أن المسؤولين في وزارة الخارجية المعنيين أكّدوا على أن الفيلم المعد جيداً لإثارة حماسة الجندي البريطاني قد يكون له تأثير عكسي على المواطن الهندي[٣٠].

إن الملاحظات الكثيرة المثبتة في ملفات حكومة الهند البريطانية والهيئة المركزية للدعاية تؤكد وبدرجة كبيرة على أن هذه الضغوطات كانت تستهلك الوقت وتساهم في إفشال المشاريع.

وعلى الرغم من ذلك، فقد سيطرت الهيئة المركزية على السياسات التي كانت تنفذها الوزارات وتمكنت من تشكيل كيانها الخاص بها واستقلالها ، وأصبحت السمة الثابتة للحكم البريطاني في الهند وهي ((اللامركزية)) مفتاح الحملة الدعائية.

وأشرفت الهيئة المركزية على فعاليات الهيئات المحلية من خلال الصحافة وتنظيم الرحلات الداخلية، أما ما يتعلق بالجوانب الإدارية فقد كان المسؤولون الكبار معنيون باتخاذ القرارات الأساسية[٣١].

ونلاحظ من خلال المتابعة ثمة احتمالين ؛ تمثل **الأول** في أن الهيئة المركزية قامت بـتوفير الأموال اللازمة لمعظم المشاريع ، ولذلك فقد كانت تتصرف وفق توجهاتها في كيفية تخصيص هذه الأموال. وبما أن الهيئات المحلية قامت بتفعيل برامجها ، فقد أصبحت تعددية البرامج معقدة جداً، وقد أدى ذلك إلى أن تتخلى السلطة المركزية العليا عن جميعها باستثناء المهام العامة الأكثر وضوحاً.

وتمثل الاحتمال **الثاني** بسبب قيام حكومة الهند البريطانية بمهمة إنتاج وتوزيع أجهزة العرض والأفلام وما شابه ذلك من مستلزمات، في أن دورها بقي على أقل تقدير في نظام الطوارئ مهماً . وعلى الرغم من ذلك فقد لعب صنع القرار دوراً حيوياً في تحدي د الأسلوب والطريقة والمضمون الخاص بالدعاية.

وعلى الرغم من اختلاف الدعاية من منطقة إلى أخرى ، إلاّ أن بعض العمليات المشتركة قد تضمنت نشاطات اللجان المحلية التي ركّزت على إظهار الصبغ.ة الهندية على دعايتها الإعلامية، حينما استحدثت برامج أكّدت على اللغات الم حلية وعملت عن طريق المؤسسات

والمجاميع التي كانت قائمة آنذاك ؛ فحكومة بومباي على سبيل المثال أعطت صلاحية نشر دراما ((مراثي)) (Marathi)، التي أكّدت على الأسباب التي أدت إلى حاجة بريطانيا العظمى للهنود لغرض القيام بمهامهم.

وقامت العديد من الهيئات المحلية بتخصيص مكافآت مجزية للشعراء والمنشدين لتأليف وإنشاد الأغاني الحربية ، كما نشر آخرون ما تمكنوا من إنتاجه في المنظمات الدينية أو الجمعيات الخاصة بالصحف.

وعملت حكومة بومباي أيضاً على تنظيم حملة مشتركة بمشاركة جمعية الشبان المسيحيين الهنود ووزارة التربية في حك ومة الهند المركزية ، لإيصال أخبار الحرب والمعلومات الحربية للطلاب.

وكانت الهيئات تشترك في نفس المادة الدعائية ، وتبثها على شكل نشرات الدعاية المجانية والأفلام وشرائح العرض . وكان لمعظمها صحف حربية تغطي الهند بأكملها ، وتنشر منشوراً مركزياً يحمل عنوان ((الحرب)) أو الاقتباس من صحيفة هكَ (Hoq) التي كانت تصدر في البنجاب.

وعلى نحوٍ مشابه استخدمت الهيئات وبشكلٍ مختلف أفكاراً هندية أساسية كالذي ظهر في أحد الملصقات الإعلانية في الأقاليم الرئيسية ، والذي أكّد على التضامن البريطاني _ الهندي للإطاحة بالإمبراطور الألم اني. وقد صوّر الملصق كاريكاتير راڤانا (Ravana)، عدو راما (Rama) في ملحمة رامايانا (Ramayana) الهندية[٣٢].

وفيما يتعلق بتركيبة اللجان ، فعلى الرغم من أن كل وحدة كانت لها الرغبة في أن يكون لها ضابط استخبارات أو موظف هندي بارز ليكون الرئيس ، إلاّ أن معظم الأعمال الأكثر أهمية وتأثيراً كانت تُدار من قبل الغالبية الهندية.

وأخيراً ، فقد طورت الوحدات المحلية فلسفة أو دعاية إعلامية مميزة ووسائل الوصول إلى عامة الناس في ضوء إدراك الأشكال المحلية . ونتيجة لذلك ، فقد اختلف مدى وإيقاع الأنشطة داخل المدن وخارجها.

وقد أظهرت حكومة مدراس معارضتها تأسيس هيئة إعلان منفصلة مثلاً ، لأن الصحف والمنظمات التي من المفترض أنها تابعة لرئاسة الحكومة فيها كانت تقوم بعملها على أكمل وجه في تقديم وجهة النظر البريطانية.

واستجابةً لضغط الحكومة المركزية ، فقد عمد حاكم مدراس إلى تشكيل وحد ة إعلامية متخصصة ، غير أن ما قامت به من أعمال استمرت بالتراجع إذا ما قورنت بمشاريع مدينة بومباي وإقليم البنجاب وغيرهما ، من دون القيام بدعوات مباشرة للجماهير لا عتقاده بأن الحملة الناجحة قد يُساء فهمها وتتسبب بإثارة الذعر . وتبنى عوضاً عن ذلك سياسة الإ عتماد على عدم نشر الأخبار والنفوذ من طبقات الشعب المثقفة، لتتحول إلى القسم الأمي من السكان[٣٣].

وتوضح التطورات في البنجاب وبعض الأقاليم تنوع واختلاف وقع الدعاية الإعلامية في المدن والمقاطعات.

أما ما يتعلق بكونها محدودة المدى؛ فقد اشتملت حملات بعض الأقاليم عل ى نظام المراقبة الكاملة من قبل الهيئة المركزية ولجان العمل الحربية أو الهيئات المختصة في المقاطعات ومنظمة حركة الإعلان التعليمية، التي كان يديرها ضابط في وزارة التعليم يتم تعيينه خصيصاً ليمارس مهام وواجبات خاصة.

وعلى الرغم من وجود الصفة الحكومية في القيادة الشرفية لكلٍ من الرئيس والنائب اللذين كانا ضابطين وهما؛ جون كامبل (John Compbeel) و ف.أ.ستويل (V.A. Stowell)، إلاّ أن الهيئات المحلية لبعض الأقاليم ضمّت صحفيين وممثلين من المحكمة وغرف التجارة وأمراء الهنود.

وكانت هيئات المقاطعات تسعى لأن يكون أعضاؤه ا من أبناء الشعب الهندي ، وما ذلك إلاّ بمثابة إصرار من الحكومة للعمل من خلال الوكالات ومجاميع الإسناد الموجودة آنذاك[٣٤].

إن أوسع انتشار للدعاية الإعلامية في بعض الأقالي م تمثل في مشروع صحيفة ((حرب)) الأسبوعية التي توسع انتشارها وتداولها في الوقت الذي ك ان يحررها ريڤرند كَارفـيلد ويليام ز (Reverend Garfield Williams) وبانديت ساتياناند جوشي (Pandit Stayanand Joshi) من واحد وأربعين ألف نسخة منها ثلاثة آلاف نسخة باللغة الإنكليزية و خمسة وعشرون ألف نسخة باللغة الهندية و ثلاثة عشر ألف نسخة باللغة الأوردية، لتصل إلى ما يزيد عن مائة وعشرين الف نسخة في عام ١٩١٨. وتمّ توزيع العديد من الطبعات المختلفة مجاناً في بعض الأقاليم من قبل عملاء حكوميين على الموظفين الحكوميين والهيئات التعليمية في المدارس ومدراء المحطات وغيرهم من العاملين في الوظائف الحكومية.

وقد تناولت الصحيفة موضوعات أخبار الحرب والدراما والشعر ، كما تناولت الأعمال العسكرية التي وصفتها بالبطولية ، لاسيما ما اشتركت فيها القوات الهندية . وساهم في كتابة مقالاتها العديد من الكتّاب الهنود البارزين.

فضلاً عن ذلك، فقد قامت الهيئة المحلية بالمساعدة في طباعة ما يزيد عن ستمائة ألف مقالة أدبية و اربعة وثلاثين ألف ملخص لمواضيع مختلفة أخرى[٣٥].

إن معظم الدعايات الإعلامية السياسية التي خاطبت عامة الناس ، قُدّمت من خلال تعاون حكومتي الهند البريطانية وبريطانيا العظمى، ووزعت باللغة الإنكليزية والهندية والأوردية.

وقد تناولت وزارة التعليم في بعض الأقاليم جوانب أخرى من الحملة ، إذ قامت بطباعة محاضرات خاصة وإعلانات حول الحرب والأنفلونزا والتجنيد وصعوبات العُملة. وتمّ توزيعها على

مستويات مختلفة من المدارس، بل وأصبحت جزءً من المنهج الدراسي وتلقى الفائزون بالمناسبات الأدبية جوائز مميزة.

وقام الموظف المسؤول عن البرامج المدرسية دبليو . أس. آرمور (W. S. Armour) بتنظيم معارض الفانوس السحري التي تمّ تقديمها في القرى والمدن الصغيرة . وكان المحاضرون المصاحبون للمعارض قد تلقوا تدريبات خاص ة، بينما تلقى الذين كانوا يقومون بتشغيل أجهزة العرض تدريباتهم في مرافق الدولة أو في المشاريع الخاصة بالجمعيات التبشيرية.

واشتملت هذه البرامج الإعلامية التي أقيمت في المدن الكبرى على احتفالات منظمة ، وأفلام تتعلق بالحرب كان يتم عرضها في صالات العرض المحلية.

وقد أكّد المعنيون في إقليم البنجاب على الدعاية الإعلامية أكثر مما فعلته حكومات الأقاليم الأخرى، وذلك لأن إقليم البنجاب كان له دور رئيسي في كونه مركز التجنيد الخاص بالجيش الهندي.

كما أن وجود أودبير (O'Dwyer) كان له أهمية كبيرة ، إذ فرض بما عرف عنه من حزم حالة التجنيد بعد تمكنه من تشكيل عدد من لجان التجنيد وحصوله على الدعم الشعبي لأهداف إدارته [٣٦].

وبتأسيس هيئة البنجاب للإعلان ، توسعت الوظائف والمهمات لتشمل اتجاهات عديدة من الدعاية الإعلامية ولتكون في متناول الجميع . وأصبحت المراكز الحكومية في إقليم البنجاب مكرّسة لإيجاد المزيد من الدعم للحرب.

وبقي أودبير (O'Dwyer) وزملاؤه المقربون منشغلين تماماً في مسألة التجنيد ومستلزماتها ، في حين نفذت خمس من اللجان الفرعية العاملة في مجالات الصحافة وإلقاء المحاضرات والرحلات الترفيهية والمدارس والدعاية الإعلامية بين النساء ، العديد من أعمال الدع اية الإعلامية.

وقد عملت هذه اللجان جنباً إلى جنب مع الوحدات الإدارية المختصة في كل مقاطعة ، مما مكنهم من القيام بالعديد من التجارب والمشاريع في عدة جبهات في وقتٍ واحد[٣٧].

وإلى جانب تشجيع هيئات المقاطعة، فإن حكومة البنجاب كانت تشرك في عملها كل منظمة معتدلة تقريباً ؛ فالـ ساباس (Sabhas) الهندوس والـ أنجو من س (Aanjumans) المسلمون والـ ساباس (Sabhas) السيخ وأقوام آريا ساماج (Arya Samaj) جميعها، كان لها بين وقتٍ وآخر جهود حربية رسمية.

وكانت المعارض والمجالس الهندية أيضاً تمثل المواقع التي يتجمع فيها الهن ود الذين سيتم تجنيدهم. وكان للحكومة برنامج منظم لتمييز الذين لهم مساهمات حربية وتقديم جوائز للطلبة والمثقفين البنجاب الذين كانت لهم مشاركات خاصة ومميزة . وقد أدت المساهمات المالية والبشرية الكبيرة في المناطق الريفية إلى منح الأراضي والإمتيازات الخاصة.

وعملت اللجنة الفرعية للصحافة بجدٍ من أجل المحافظة على العلاقات الطيبة مع الصحفيين المحليين ، وعادةً ما كانت ترفع المطالب الأمنية في مواقف عدة عند مشاركة المحررين من خلال تحرير الصحف في الحملات الحربية.

وقامت حكومة البنجا ب والوكالات ذات العلاقة التابعة لها بتغطية نفقات الإقليم الخاصة بالأعمال الأدبية والملصقات والبلاغات الحكومية ، فضلاً عن شراء وإعادة طبع ما يزيد عن ستين ألف نسخة من الكرّاسات المجهزة من قبل الحكومة المركزية.

كما طبعت حكومة البنجاب أكثر من عشرين كرّاسة مختلفة ، بعضها كان بخط سياسيين بارزين أمثال فازلي حسين (Fazli Husain)، وعشرات الكتب المترجمة إلى اللغة البنجابية والأوردية. وكان لما لا يقل عن عشر لجان محلية صحفها المتواضعة ومجموعة من الصحف الموسمية [٣٨].

وتمّ لصق ما يزيد عن مائة وخمسة وأربعين الف ملصق على جدران المباني صوّرت مستلزمات الحرب والتجنيد والعملة، ومائة وسبعة آلاف بطاقة بريدية وتمّ بيعها جميعاً عن طريق مكاتب البريد.

وتمثلت القوة الأدبية الأساسية في البنج اب بصحيفة الحرب الأبرز في الهند هكَ (Hoq)، لأنها كانت تُنشر بالأوردية والهندية والإنكليزية. ولم تكن قادرة فحسب على أن تكون ذات انتشار وتداول واسع (ما يقارب مائة ألف نسخة أسبوعياً) بل حققت مكاسب مادية على الرغم مما كانت تفرضه عليها السلطات الحكومية من ضرائب ورسوم[٣٩].

وأصبحت صحيفة هكَ (Hoq) العنصر الرئيسي في الدعاية الإعلامية ؛ إذ كانت تقرأ بصوت جهوري في المدارس والقرى والقطارات والتجمعات العامة . وأثبتت أيضاً أنها ذات اكتفاء ذاتي ، بسبب قوائم الاشتراك المدفوعة مسبقاً واندفاع مروجي الإعلانات لنشر إعلاناتهم على صفحاتها ولذلك فقد كانت معدلاتها الإعلانية الأكبر في عموم الهند . وإذا لم يحالف العملية الإعلانية النجاح في منطقة ما، فإن المختصين كانوا يقومون بإضافة أو ابتكار مشاريع جديدة لإثارة مخيلة العامة من الهنود.

ولقد كانت المسيرات والتجمعات الجماهيرية ضمن الحوادث الشائعة ، وكذلك المنافسات الشعرية التقليدية الخمس والمعروفة باسم موشايرز (Mushairs)، التي كان اثنتان منها باللغة البنجابية واثنتان بالأوردية وواحدة مشتركة باللغتين المذكورتين.

وكانت تلك المنافسات تعقد في مدينة لاهور بمشاركة شعراء من جميع أنحاء البنجاب ، وتنطوي على الكثير من التحدي . وظهر خلال تلك المنافسات اسم الشاعر المعروف محمد إقبال، الذي كان مكلفاً بمراقبة آخر المن افسات الكبيرة التي احتفلت بانتصار الحلفاء وتحكيمها وفق عناصر الجودة والإبداع الوطني للشعر المرتجل [٤٠]. وإذا ما تأجلت المشاركات أو تأخرت

عن موعدها فإن الحكومة كانت تقوم بحملات إعلامية خاصة لجلب انتباه العامة من الناس ، مثل ((الإعلان عن بيع طائرة يحقق مكاسب م ادية تقدر بـ أربعة عشر ألف روبية، فكيف هو الحال بإحدى وخمسين طائرة في أقل من خمسة أشهر؟)).

وكان يتم استخدام المتسولين المتجولين في الأزقة والطرقات ، لحمل اللافتات وإلقاء الشعارات ذات الطابع الحماسي والوطني. كما كان طلبة المدارس ينظمون رحلات خلال فترات العطل إلى القرى، لجمع المشاركات وتحفيز الأهالي على التجنيد.

ولم تتجاهل جهود الحكومة الواسعة النساء لاسيما المتميزات منهن في إقليم البنجاب ؛ إذ تلقت جميع المؤسسات التعليمية الخاصة بالإناث وبشكلٍ منتظم، نسخ وطبعات عديدة من صحيفة هكَ (Hoq) وفول (Phool) المجلة الإقليمية الخاصة بالأطفال ، التي كانت تنشر أخباراً عن الحرب إلى جانب أخبار الإمتحانات وما يتعلق بالتعليم. وكانت توزع الهدايا القيمة على الإناث اللواتي اشتركن في المنافسات المختلفة التي كانت ترعاها كلتا الصحيفتين.

وكانت طالبات الصفوف الخاصة بالإناث لاسيم ا اللواتي كنّ يرتدين اللباس الهندي التقليدي، يتلقينّ محاضرات عامة ويشاهدنّ عروض المصباح السحري الخاصة كما ساهمت البعثات التبشيرية أيضاً في نشر الدعاية الإعلامية في صفوف النساء الهنديات.

واشتملت المواضيع الخاصة بالدعاية الإعلامية على دعوة النساء الهندي ات لجلب أبنائهنّ وإخوانهنّ وأزواجهنّ وحثهم على الانخراط في صفوف الجيش ، والدعوة إلى المشاركة في علاج المرضى والجرحى من الجنود.

وتواصلاً مع ولاية كشمير وغيرها من الولايات الكبيرة، فقد أُجريت الترتيبات اللازمة لخلق نوع من التوازن بين اللجان والأنشط ة الإعلامية فيه ا. وأُجريت لحكام تلك الولايات احتفالات ومهرجانات خاصة في إط ار التبرع ات ومشاركات الجنود، كما قام أودبير (O'Dwyer) بجولة شملت عدة ولايات للمساهمة في إثارة الحماسة الوطنية (٤١).

رابعاً: منظور الدعاية الإعلامية وإرثها

إن عدم استقرار شبه القار ة الهندية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) تسبب في ظهور برنامج أساسي خاص بالدعاية الإعلامية فيها . وإن قلة الوثائق غير الرسمية حول الاستجابة الهندية جعلت من الصعب تقييم تجربة الرأي العام ، غير أن القوات البريطانية كانت قد قطعت أشواطاً كبيرة في اتجاه البناء والمحافظة على التركيبة الهندية أكثر من أي وقت سابق.

لقد أنفق مجلس الإعلان المركزي ما يقرب من مائة وخمسين ألف روبية على المشاريع الإستيطانية أو المنح التي كانت تقدم للمجالس المحلية، بينما قامت عدة حكومات محلية وعلى

وجه الخصوص حكومة إقليم البنجاب ، باستثمار أموالها الخاصة أو تطوير طرق تدوير الأموال لتوفير الدعم الإضافي للدعاية الإعلامية.

وعلى الرغم من عدم وجود الشخصيات البارزة في التجمعات والاجتماعات الشعبية و الأحداث الخاصة والمهمة ، إلاّ أن التقارير الإقليمية أظهرت التلاحم الشعبي القوي والمتماسك . كما أن متابعة سريعة للصحف غير المؤيدة للقوات البريطانية كصحيفة تريبيون (Tribune) التي كانت تصدر في لاهور، تبين أنها كانت أيضاً تدعم وجهة النظر الحكومية.

لقد شعر معظم الضباط الذين شاركوا في المشاريع الإعلامية بأن الإ ستثمار في الدعاية الإعلامية حقق أرباحاً عالية، بعيداً عن التعليقات الحكومية المختلفة حول هذا الموضوع.

وما سيأتي ملخص تقرير من البنجاب أعدّه أحد المهتمين بهذا الشأن وهو ستانلي ريد (Stanly Reed)، والذي يعد مؤشراً مهماً عن التقارير الموجودة في إجراءات الهيئة المركزية للدعاية والإعلام.

لقد أشار التقرير الآنف الذكر إلى أن التعاون بين الصحافة والهنود كان وثيقاً جداً ، وأن المساعدات الطوعية التي قدّمها المحاضرون والمشاركون كانت تُجاري ضخامة حملات الدعاية الإعلامية.

إن صحيفة هكَ (Hoq) والصحف الأدبية الأخرى التي أصدرتها اللجنة بالإضافة إلى نشر وتوزيع أخبار الحرب ، أصبحت أداة وسبباً في ظهور طبقة من الكتّاب المخلصين وفي صهر الأفكار الوطنية الصادقة في عقول الجماهير وفي تشجيع روح التضحية الذاتية لديهم من أجل مصلحة ورفاهية بلدهم.

وأظهرت الجماهير مدى قدراتها الهجومية خلال المراحل السابقة للحرب في جهو دهم الحثيثة لدعم الحكومة بالمال والرجال ، ولاقت اللجنة تجاوباً كبيراً من الجماهير من أجل تحقيق أهدافها[٤٢].

إن وجهة النظر البريطانية التي كانت تؤكد على أن الدعاية الإعلامية قد زادت وعزّزت من الولاء في الهند، لم تكن مؤكدة بشكلٍ دقيق خلال الأيام الأخيرة للحرب.

لقد كان للحكومة دعم شعبي ضمني لأهدافها العسكرية والإستراتيجية، فضلاً عن ذلك لم يكن يُسمح بإظهار معارضة شديدة للحرب أو للحكومة فيما يتعلق بتلك المسألة.

إن الرقابة على المطبوعات والحرمان من حماية القانون ، كانتا عائقاً أمام المشاعر السلبية تجاه الموقف الأوربي أو بريطانيا العظمى . ولذلك لم يكن على الدعاية الإعلامية البريطانية مواجهة اختبار التصدي للآراء المعادية.

ولربما كانت هناك فرصة ما عندما انتهت الحرب العالمية الأولى لمثل هكذا تقييم أو اختبار للفرضيات ؛ ففي الوقت الذي بدأت فيه الحكومات المحلية والمركزية بالسير على الخطى الصحيحة حدثت الهدنة، وأنكرت وعلى نحوٍ مفاجئ الأسس المنطقية للدعاية الإعلامية.

كما أن الصراعات السياسية التي حدثت مباشرةً بعد انتهاء الحرب ، أوجدت فرصة مناسبة لتطبيق تجربة حقيقية للطرق المتبعة – في السيطرة والنفوذ – التي كانت قد تطورت ما بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٩.

وأكدت الحرب الحاجة إلى الإصلاح الدستوري – شرعية القانون الحكومي للهند لعام ١٩١٩ – الذي وسّع من الإنتخابات ومنح الهنود دوراً أكبر في العملية الإدارية.

وكان هناك أيضاً مقترح مصاحب للقانون ، توصل إليه الهنود وبعض المسؤولين البريطانيين مفاده؛ أن الحكومة قد تخفف من قيودها المفروضة على الصحافة والنشاط السياسي.

ومن ناحية أخرى وخشية من أن يستغل الأمراء الهنود حالة اللين وازدياد الخلافات ، فقد قررت حكومة الهند البريطانية الإبقاء على مواد قانون الدفاع الهندي ، وعلى وجه الخصوص إجراءات الإعتقال والحبس الوقائية والمحاكمات السريعة.

ونتيجةً لذلك ، فقد كانت الإصلاحات التي نفذت عام ١٩١٩ متوازنة بسبب الإ ستمرار في سياسة القسر المتمثلة بقوانين راولت (Rawlatt) الصادرة في نفس ال عام. وكان للاضطرابات الناتجة عن هذا القرار تأثير قصير المدى في وصول الإستخدام القسري إلى أعلى مستوياته(٤٣).

إن المنع والرقابة والسيطرة على الصحافة والمحاكمات السريعة كانت جميعها شاهداً على محاولة الحكومة البريطانية لقمع ما اعتبره البعض حالة العصيان المفتوح.

ولقد أكدت حالات الإ ضطرابات والفوضى التي حدثت عام ١٩١٩ على أن استخدام القوة حقق نجاحاً ظاهراً عند حدوث الأزمات المفاجئة ، غير أن حكم الهند البريطاني لا يمكن أن يستمر في الإعتماد فقط أو بشكلٍ أساسي على سياسة القسر المحض.

ولذا فقد تحولت حكومة الهند البريطانية وبضغطٍ مباشر وقوي من الحكومة البريطانية ، وعملت على تحرير قوانين الصحافة من القيود وصلاحيات السلطات التنفيذية ، التي كانت تُمارس ضد الصحافة أثناء الحرب. وقد ظهرت معظم الإجراءات الطارئة خلال عام١٩٢٢.

وحفزت الاعتبارات التي أدت إلى التخلص من التشريعات القسرية أيضاً الحكومة البريطانية على الاهتمام بالآراء الأخرى، للمحافظة على حالة النظام القائم في الهند.

وفي الوقت الذي قامت فيه الحكومة البيروقراطية بتحول بطئ وحاسم ((من حكام أوتوقراطيين إلى سياسيين نشطين))، خضعت لاختبار آخر ليكون أسلوباً طويل الأمد لضمان استمرارية وبقاء النظام البريطاني ؛ عندما كانت مواضيع ومض امين الدعاية الإعلامية في فترات السلم ، تُقابل باهتمام كبير حتى خلال المرحلة التي سبقت إنتهاء الحرب العالمية الأولى(٤٤).

وحول ما كان من نقاشات فيما يتعلق بإمكانية إيقاف الدعاية الإعلامية وعدمه ، فقد أكد بعض مسؤولي الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم على وجو ب تأكيد الدعاية الإعلامية على استخدام الوسائل السلمية لتحسين وتطوير الجماعات الداعمة بين الهنود أنفسهم.

وقد أوجز ريبد (Reed) معظم النقاط الرئيسية عن حالة التحزب المؤيدة للدعاية الإعلامية بذكر ملاحظة عن مستقبل الإعلان في الهند ، تشير إلى أن معظم الأعمال الأ دبية و الصحفية التي نشرتها الوكالات لم تتناول قضايا الحرب الجارية ، بل تناولت بمنظور أوسع الإ عتبارات الأخرى مثل الطعام والأعمال الإصلاحية والعملة والعناية الصحية ، وأن ذلك كان يعد تطوراً طبيعياً ويجب أن يستمر كذلك، وأن القيام بعكس ذلك قد يبقي الساحة متروكة للمناوئين.

كما أن حالات الإضطراب الكبيرة التي حدثت في الهند كان سببها سياسة الحكومة لاتخاذها توجهات معينة ، والتي إما أُسئ فهمها بالكامل أو أُسئ تقديمها للجماهير عن قصد من قبل أحزاب أو مجموعات معينة من عامة الهنود.

ولاحظ ريبد (Reed) أن السياسة الهندية قد تغيرت حين ذكر أن عمل وانجازات رؤساء الدول سيبدأ بانتهاء الحرب العالمية الأولى ، وأن منح الحرية السياسية لشعوب أوربية عديدة ستكون وثيقة الصلة بالحكم المحلي للهند.

وأكد أيضاً أن الحكومة كانت على أتم الإ ستعداد لمواجهة مثل هكذا تحديات ، وإلاّ وقعت في ظل سياسة القوة المسلحة . كما أكد على أن موقف الحكومة آنذاك كان موقفاً صعباً جداً ، وأن الحكومة المحتلة والدخيلة تضع أسسها وقواعدها في هذا البلد رغم مقابلتها بالإ نتقادات الحادة واللاذعة، الأمر الذي جعل أعمالها عرضةً لسوء التقديم العرضي أو المتعمد.

وأكد أيضاً أ نه إذا ما كان هناك حكومة ساهمت في وجود الحاجة إلى أنظمة كفوءة لإبقاء قضيتها بصورة دائمة أمام مرأى ومسمع الهنود والعالم، فهي حكومة الهند البريطانية.

وقد عمدت الهيئة المركزية إلى نشر صحيفة الموقع (Position Paper) للدعاية الإعلامية خلال الفترة التي تلت الحرب، وذلك لتجنب العقبات التي وضعها المناهضون في وزارتي المالية والداخلية(٤٥).

وقامت معظم الحكومات المحلية بفرض التزامات مالية وإدارية على الأنظمة الإعلامية ، ولذلك فقد أصبحت الدعاية الإعلامية أقل انتشاراً في آذار ونيسان من عام ١٩١٩.

وخلال الحقبة المحصورة بين عامي ١٩١٩– ١٩٢١ قامت الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم بالاستفادة من هذه الالتزامات المالية والإدارية عند الضرورية من دون بذل أيّة جهود لإعادة صياغة السياسات الشاملة أو إصلاح الأسس الإدارية المرتبطة بالدعاية الإعلامية.

واتجهت الدعاية الإعلامية خ لال هذه الفترة إلى الإ هتمام والتركيز على التهديدات الكبيرة للحكم البريطاني في الهند، التي تمثلت بحركة الخلافة الإسلامية ومجلس الحملات المستقلة.

إن المقالات السرية التي قام بكتابته ا مجموعة من الشخصيات المهمة في وزارة الداخلية ، كانت قد نُشرت وبشكلٍ منتظم في العديد من الصحف الإسلامية البارزة في الوقت الذي أصدرت فيه الحكومة أعداداً كبيرة من الكتيبات باللغة الأوردية وغيرها من اللغات السائدة في الهند

لتوضح من خلالها السياسة الحكومية أو لتكذيب الإشاعات . وقد ساهم أيضاً علماء المسلمين الهنود وقياداتهم السياسية ا لمؤيدون للحكومة البريطانية في نشر الدعوة إلى إعلان الولاء بين أتباعهم المسلمين(٤٦).

لقد أدت الاضطرابات التي أعقبت صدور قوانين راولت (Rawlatt) عام ١٩١٩ التي كانت بمثابة تأكيد على الأحكام العرفية ،إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق الأمن والاستقرار . فعلى سبيل المثال نشرت حكومة البنجاب ما يزيد عن مليون كرّاسة ، وقامت بتنظيم رحلات خاصة لطلبة الكليات والمدارس إلى القرى والأرياف ، وساندت موقف الصحافة المعادي لحكومة غاندي ومجلسه.

ونتيجةً لأحداث الاضطرابات الواسعة بين صفوف الجنود الهنود ، أصدرت وزارة الدفاع منشورات وكرّاسات صغيرة أيضاً تضم قوانين راولت (Rawlatt) التي أكدت على أن المرجعية المطلقة لمجلس الحكومة المركزية.

وقد أكدت إحدى هذه المنشورات على أن المحرضين الذين كانوا عديمي الرحمة ومؤيدين لألمانيا قد استعانوا بحشدٍ من الناس الجهال لإثارة الفوضى والاضطرابات التي تسببت في الكثير من المعاناة.

وتعهدت الحكومة بعدم استخدام قوانين راولت (Rawlatt) ضد المواطنين ، الذين قاموا بالتظاهرات السلمية في محاولة لإثارة حماسة الهنود أثناء الحرب . كما أثارت المشاعر الوطنية بين الجنود العائدين من جبهات القتال، من خلال ما أصدرته من كرّاسات وكتيبات إعلامية.

وقد ركزّت الدعايات الإعلامية الأخرى في تلك المرحلة على مواضيع أخرى كشرعية الحكم البريطاني في الهند، ومشاركة بريطانيا العظمى في تحقيق السلام والإ ستقرار العالمي لاسيما في شبه القارة الهندية، ومساعداتها المتواصلة لحكومة الهند البريطانية في شتى المجالات.

ودعمت التجارب المستمرة للمواجهة والدعاية الإعلامية ما دعت إليه حكومة الهند البريطانية بمنح الشرعية للوكالات الإعلامية ، التي كانت على استعداد لمواجهة المزيد من المفاجآت . وقد قامت وزارة الداخلية في حكومة الهند البريطانية بتأسي س إحدى هذه الوكالات في عام ١٩٢٠، وفي مطلع عام ١٩٢١ قدّمت لها المزيد من الدعم المادي والمعنوي.

وطالبت حكومة الهند البريطانية المكتب المركزي للإعلام بتأسيس علاقات طيبة مع الصحافة ، وإعداد البلاغات الحكومية ومراقبة الرأي العام الهندي ، والقيام بنشر الدعايات الإعلامية المحدودة من خلال التعاون مع الصحف الصديقة ، وأيضاً عن طريق نشر مادة مطبوعة مجهولة المصدر.

وعلى الوغم من حالة التردد بسبب تهديد الشيوعيين المزعوم للهند فقد كان للسلطات الحكومية الحجة القوية في أن للعملاء الروس السريين نوايا في إثارة الاضطرابات و الفتن في الهند . ولذا

فقد كان عليهم ليس فقط الإ ستمرار في الأعمال القمعية ، وإنما العمل على إيقاف مناشدتهم للجماهير [٦٢].

وأصبح العنصر المهم المشترك في الحرب رش برووك ويليامز (Rushbrook Williams) مدير المكتب المركزي الذي برز خلال فترة إدارته ، ليشغل وظائف مخ تلفة داخل الحكومة المركزية.

وعمل رش برووك (Rushbrook) بتواصل مع دائرة المباحث الجنائية ووزارة الداخلية ، إذ كان يزودهم بالمعلومات ويساهم في نشر الإعلان والدعاية الإعلامية وتوزيعها على الوحدات الإقليمية.

وبقي المكتب المركزي واحداً من الأسلحة الرئيسية ا لتي استخدمها البريطانيون في مناوراتهم السياسية، على الرغم من أن السلطة التشريعية ذات الأكثرية الهندية سعت وباستمرار لتخصيص الأموال اللازمة لتغطية النفقات في الأوقات التي تحتدم فيها الأزمات ، كما هو الحال بالنسبة لحملة عدم التعاون الثانية واضطرابات الهند في عام ١٩٤٢. وقد استخدم المكتب المركزي وأتباعه نظاماً واسعاً من الأساليب ، وتنوعاً كبيراً في الدعاية الإعلامية لتكون وسيلة للدفاع والهجوم .

لذا فقد أضفت الحرب العالمية الأولى التجربة والحساسية على الدعاية الإعلامية ، التي أصبحت جزءً مكملاً للحكومة في العشرينات من القرن العشرين.

وابتداء من تلك المرحلة عمل مروجي الدعايات الخبراء وراء الكواليس على إيجاد حالة من التوازن بين القسر والطرق الناجعة الأخرى ، للتأثير على الشعب الهندي لضمان بقاء الهيمنة البريطانية على السياسات الهندية [٤٧].

الخلاصة

كانت المؤسسات والمواقف البريطانية ذات تأثير كبير في اتخاذ القرارات أثناء الحرب العالمية الأولى، وتحمل شبهاً كبيراً لما كانت تقوم به حكومة الهند البريطانية ومنذ وقتٍ مبكر.

وقد طوّر البريطانيون مجموعة من النظم والإجراءات الإدارية التي رغم تغيرها بعض الشيء في أوقات المد والجزر أثناء الحرب ، إلاّ أنها ثبّتت الإطار العام الذي من شأنه التأثير في القضايا السياسية وبعض الخطط العسكرية الخاصة وأكّدت ما كان البريطانيون ينفذونه للتحول من صيغة الحاكم المطلق إلى السياسي المعاصر للأحداث.

وكان للحاجة إلى العمل بشكلٍ سريع وحازم من أ جل مواجهة الأزمات في وقت الحرب أثره في جلب هذه الدوافع الأساسية إلى تركيز أشد وفي بعض الأحيان إلى صراع . غير أن ذلك لم يؤثر بشكلٍ جوهري على ذلك التحول أو تلك الإصلاحات.

وقد عملت الضغوطات المؤدية إلى أساليب قسرية مكثفة كالرقابة بكافة أشكالها أو صلاحيات معينة، على ابتكار تجارب كانت الغاية منها كسب ودّ الهنود وتعاونهم.

وأكدت المصادر والأحداث على أن حكومة الهند البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى كرّست وقتاً للدعاية الإعلامية ، إلى جانب مشاركة بعض القادة المحليين بأمور الحرب أكثر بكثير من عملها على قمع بعض الحركات الثورية الداعية للتحرر والاستقلال.

واستمرت هذه التجارب إلى ما بعد الحرب لتعكس الوعي البريطاني ، بأن استمرار النظام السياسي الذي كان الهنود في ظله يحصلون على سلطة أكبر يتطلب تطويراً لمهارات وأساليب جديدة.



المصادر:

1) Barrier, Banned: Controversial Literature and Political Control in British India, 1907 – 1947 (Columbia، No. 1974), PP. 4 – 8.

2) Home Department officials in Indian Home Pol June 1909, 132 – 34A.

3) Barrier, Op.cit, PP.26 – 49.

4) Ibid., PP. 55 – 65.

5) Indian Home, Op.cit, July 1909, 62A.

6) Ibid, May 1911, 15D.

7) Ibid., July 1909, 62A.

8) Ibid., June, 1910, 65 – 78A.

9) Barrier, Op.cit, PP.43 – 44.

١٠) السيخ: مجموعة اجتماعية – دينية تمّ تجنيد نسبة كبيرة منها في الجيش. انظر: Indian Home, Op.cit, August 1914, 1D.

11) Ibid., January 1915, 76 – 97A.

12) Ibid., January 1915, 76 – 79A.

13) Ibid. August 1914, 20 – 28A. October 1914, 26 – 57B. February 1916, 143 – 163A.

14) Ibid. February 1916, 143 – 163A.

15) Ibid., Jan 1915, 76 – 97A.

16) Ib.d. August 1915, 385 – 411A. Oct 1915, 1 – 4A.

17) Barrier, Op.cit, PP.70 – 71.

18) Indian Home, Op.cit, Nov 1914, 33 – 38A, Jan 1915, 275 – 276A.

19) Ibid., May 1915, 420 – 426B.

20) Ibid.

21) Central Publicity Board Proceedings Sept 1918, 1 – 60A.

22) Indian Home, Op.cit, June 1918, 369 – 373A.

23) Central, Op.cit, Sept 1918, 1 – 60A.

24) Indian Home, Op.cit, May 1919, 114 – 217A. August 1919, 384 – 446A.

25) Central Op.cit, Proceedings of Meetings June 1918, 4 – 14A.

26) Indian Home, Op.cit, May 1909, 114 – 217A. August 1919, 384 – 446A.

27) Ibid., Jan 1919, 1 – 16A.

28) Central, Op.cit, Oct. 9, Nov. 6, 1918.

29) Ibid., Oct. 17, 25, 1918.

30) Ibid., Proceedings, July 17. 1918.

31) Ibid., Sept 18, 1918.

32) Ibid., Nov 29, 1918.

33) Ibid., July 24. 1918 – August 7, 1918.

34) Ibid., Oct. 25, 1918.

35) Ibid., Sept 18, 1918.

36) Indian Home, Op.cit, August 1919, 384 – 446A.

37) Ibid., March 1919, 166 – 230A.

38) Ibid., Jan 1919, 22A, also Central, Op.cit, Sept. 25, 1918.

39) Indian Home, Op.cit, Jan, 1919, 22A.

40) Central,Op.cit, Proceedings, August – Sept, 1918.

41) Barrier, Op.cit, PP.83 – 91.

42) Indian Home, Op.cit, Feb 1919, 92A.

43) Ibid., Feb – March 1919, 166 – 230A.

44) Ibid., May 1919, 689 – 692A, Dec 1920, 353 – 360A.

45) Ibid., May 1919, 318 – 323A.

46) Ibid., July 1920, 241 – 261A.

47) Barrier, Op.cit, PP.94 – 95, 150 – 151.